السلسلة التطويرية
٨

المدخل لعلم السياسة

المدخل لعلم السياسة

المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية

النجف الأشرف

اسم الكتاب	**المدخل لعلم السياسة**
الناشر	**المعهد التطويري** لتنمية الموارد البشرية
الطبعة	**الثانية**
تاريخ الطبع	**١٤٣٢ – ٢٠١١ م**
المطبعة	**دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع** AL_MAMORA@yahoo.com
الكمية	**٢٠٠٠**

المدخل لعلم السياسة

المعهد التطويري

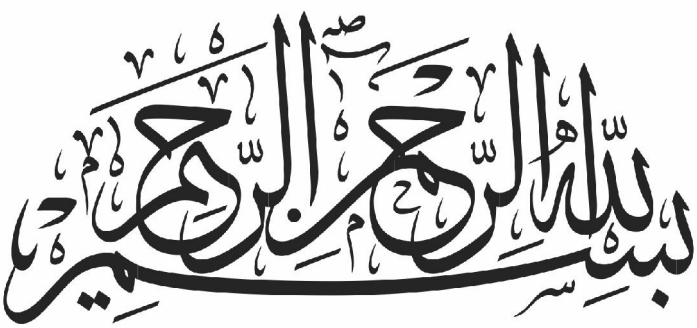
بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

يعد علم السياسة من العلوم الاجتماعية الحديثة إن لم نقل أنه من أحدثها ومع ذلك فإنه لم يبرز كعلم قائم بذاته إلا خلال القرن العشرين. وموضوع كونه علم أم لا أصبح من المسائل الخلافية بين العلماء في هذا المجال بالإضافة إلى ذلك نجد أن العديد من المفاهيم والقضايا التي يعالجها هي موضوع خلاف وجدال بين المفكرين السياسيين و ذلك يمكن إرجاعه إلى تنوع وتداخل المعطيات المكونة للظواهر السياسية من جهة والى انتماء الباحثين السياسيين إلى مذاهب فلسفية مختلفة من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك يبدو أن هذا وما يحمله من مفهوم للسياسة قد علق به الكثير من الشوائب نتيجة الممارسات السياسية الخاطئة أولاً وثانياً استخدام السياسة كوسيلة من قبل البعض من أجل تحقيق المكاسب الشخصية إذن نحن أمام شيء اسمه الظاهر السياسية والتي بذاتها تشكل محور علم السياسة وبما أن الظاهرة السياسية من الأهمية بمكان وجب التعرف على ماهية هذا العلم ومن ثم من نشأة وتطور وموقع العلم بالنسبة لسائر العلوم الأخرى بالإضافة إلى بعض الظواهر السياسية كالسلطة السياسية والدولة و ..... ليكون هذا الكتاب وباعتماده على المصادر القيمة في هذا المجال منهجاً

ومرجعاً يمكن الاعتماد عليه في فهم الكثير من الوقائع والمعطيات السياسية.

قسم الشؤون العلمية

٢٨ جمادي الثاني ١٤٣٢

١ حزيران ٢٠١١ م

الفصل الأول
السياسة وعلم السياسة

سيكون الفصل الأول فصلاً تمهيدياً توضيحياً يتضمن مباحث أربعة كمدخل لتفسير أصل كلمة السياسة ومعناها والمقصود بعلم السياسة والآراء التي قيلت فيه واختصاصه وأهدافه والمبحث الأخير في هذا الفصل سيخصص لموضوع علمية علم السياسة.

المبحث الأول

أصل كلمة السياسة

إن كلمة السياسة في الإنكليزية politics وفي الفرنسية politique مشتقة من الكلمة الإغريقية polis وفي هذا شبه اتفاق على المفهوم بين الإنكليزية و الفرنسية. وهي تعني الدولة أو (دولة المدينة التي كانت معروفة للإغريق في عصرهم) ومما لا شك فيه أن بين السياسة والدولة رابطة وثيقة ، والأصل أنه عندما يذكر لفظ سياسة أو سياسي يفهم منه أنه له شأناً بالدولة وبتحديد أكثر ، في حكومة الدولة ، كانت السياسة تعني للمواطن الإغريقي بأن واجباً وطنياً وأخلاقياً يحتم عليه ممارسة العمل السياسي وهو المساهمة في وظائف الدولة. والجدير بالذكر أن أرسطو عبر بقوة عن وجهة نظر اليونان (فالسياسة في رأيه هو كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفء والاكتفاء الذاتي.

أما في العربية فيعود أصل كلمة سياسة إلى فترة تاريخية قديمة كما ورد في القصائد

الشعرية أو على لسان زعماء العرب وقادتهم الأوائل. وقد تباينت في الهدف والمعنى لأنها تعكس حالات لظروف مختلفة أي أن الفارق التاريخي و الحدث الاجتماعي كانا عاملين أساسيين في تباين اختلاف مضامين مصطلح السياسة عند العرب وأول من أورد كلمة سياسة في العربية هو (أبو مليكة جرول العبسي المعروف بـ الحطيئة) في مدح بغيض ابن لؤي الشماس :

يسوسون أحلاماً بعيداً أناتها وان غضبوا جاء الحفيظة والجد

وقد تباينت معاني السياسة فنراها الحكم والقيادة والزعامة هذا ما ورد في (الصحيحين مسلم والبخاري) عن الرسول(ص) قوله ((**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء**)) والسياسة هنا بمعنى الحكم.

ويشير (قاموس لسان العرب) إلى السياسة بمعنى ، السوس بمعنى الرياسة ، وساس المرء سياسة قام بها.

المبحث الثاني

معنى السياسة

أخذت ظاهرة السياسة تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي ، وبدأت ترتفع في أهميتها إلى مصاف أولويات هذا العصر ، فقد أصبح الفرد متأثراً بكل ما يدور حوله في هذا العالم من أحداث سياسية شاء أم أبى ولقد أصبح القرن العشرون قرون

الظاهرة السياسية وما إن أيقن الفرد بحقيقة هذه الظاهرة حتى أصبح لكل شيء عنده سياسة فهناك (سياسة اقتصادية ، سياسة اجتماعية ، سياسة قانونية ، سياسة مالية ، وسياسة رياضية وسياسة عائلية ... إلخ) ومعها برزت معضلة الخلط بين السياسة وعلم السياسة.

حيث أن الاهتمام بها بات أمراً مفروضاً على الفرد والمجتمع ، والحكومات والدول أن لانعكاساتها تأثيراً سلبياً وايجابياً على حياة الفرد والمجتمع. إذن ما المقصود بالسياسة ؟ نستطيع القول ابتداء إن المواقف إزاء موضوع السياسة غير موحدة فهي تعكس بالضرورة وجهات نظر شخصية وتجارب فردية ذاتية متأثرة بنسب متفاوتة بمؤثرات ومعطيات اجتماعية واقتصادية ونفسية و فلسفية ، وإزاء هذه الحقيقية نستطيع أن نتلمس اتجاهين : اتجاه مفعم بالأمل والأماني الطيبة والخير العام. وهو الاتجاه (المثالي) ويتزعم هذا الاتجاه رائد الفلسفة الإغريقية (أرسطو) حيث يقول ((أن السياسة هو كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة)) ونجد كذلك الطرح المثالي الغارق في الخيال الفلسفي عند رائد الاجتماع العربي (ابن خلدون) السياسة هي صناعة الخير العام وقد ارجع ابن خلدون خيرها على شرها فوصف الإنسان من حيث هو إنسان بأنه إلى الخير وخلال أقرب والملك والسياسة إنما كان له من حيث هو أنه إنسان لأنها خاصة للإنسان لا للحيوان.

هذا الاتجاه : ممكن أن نصفه بأنه اتجاه مثالي فلسفي لا يرى في السياسة إلا جانباً واحداً وهو الجانب الإيجابي أو الخير ، ولكن هذا الطرح في اعتقادنا يمثل هدفاً أو

طموحاً نحاول العمل على تحقيقه.

أما الاتجاه الثاني : ممكن وصفه بالاتجاه المتشائم أو المتطرف وطرحه أحادي الجانب كذلك حيث لا يرى هذا الاتجاه في السياسة إلا الجانب السيئ والأسود فالسياسة عند رواد هذا الاتجاه (لعبة قذرة) فهي تحمل في طياتها خطر الصراع المستمر وبكافة أشكاله المعروفة فيصفها للعلامة ماكبرايد (بأنها عمل قذر) ووصف السياسي بأنه جامع نفايات. وهذا اعنف وصف متشائم للسياسة نستطيع أن نجعله شاهداً على هذا الاتجاه كما وردت عدة تعريفات عربية وأجنبية تمثل نفس الاتجاه ولكنها أقل تطرفاً فيصفها الأستاذ ، حسن صعب ، يقول (إننا نذكر دائماً أن السياسة هي فن المساومة و التسوية ولا تعرف حضارة نشأت وازدهرت إلا في ظل الحكمة السياسية).

أما تعريف ملحم قربان فيمكن القول بأنه تشدداً و تشاؤماً قريب من الواقعية. فالسياسة تعني عنده الفضي السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات الحل الذي يقدر إذا ما تحداه أحد المتنازعين أو جميعهم معاً على فرض احترامه عليهم. فالسياسة هي التسويات المسموعة للخصومات. أن الطرح الأحادي من قبل الاتجاهين قد أدى بهما إلى الابتعاد عن الموضوعية والواقعية إذ أن السياسة عندهما إما أن تكون مثالية فهي الخير المطلق أو تكون واقعية مبالغاً فيها إلى حد الشتائم والشر وفي اعتقادنا إذا كانت السياسة عملاً نظرياً جانباً خلقياً فهي عند التطبيق كثيراً ما تبتعد عن المثل الأخلاقية والتأملات الفلسفية ولكن الإصرار على

جانب واحد في السياسة لا يعني سوى الابتعاد عن الموضوعية و الواقعية. أما المواقف الحديثة المعاصرة من السياسة فهي تنظر إلى السياسة نظرة عمومية- اجتماعية- شاملة - تهم الفرد والمجتمع يطرحها بعض الدارسين على أنها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني التي تجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة ومصالح الجماعات من جهة أخرى ويظهر فيها الصراع أو التخفيف منه أو استمراره ويلاحظ عموماً أن الاتجاهات والتعريفات الحديثة تؤكد على أن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الآخرة والعلاقة بين مصالح الجماعات وهنا يمكن القول أن الصراع والسياسة العامة هي العناصر التحليلية الرئيسة في السياسة وهناك من يرى بأن السياسة يقصد بها السياسة العامة التي تضعها أي جماعة.

المبحث الثالث

مفهوم علم السياسة

يعاني علم السياسة من خلط واضح في المصطلحات وهذا يشكل بحد ذاته صعوبة في ميدان العلوم الاجتماعية وفي العلوم السياسية بصور خاصة وقد تشتت اهتمامات الباحثين إزاء تحديد المصطلحات و المداولات التي تستخدم في توضيح تلك المعاني. فمنهم من يركز على صفة العلم لموضوعه لتحديد مجموعة من المعارف و المعلومات التي تدرس تنظيم السياسة والفكر السياسي والأحداث السياسية و يهتم هذا الاتجاه بصورة خاصة بدراسة حكومة الدولة (الفلسفة السياسية) إذ يشير

العلامة هارولد لازويل إن علم السياسة (علم السلطة) فعلم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها وما هي أهدافها ونتائجها. وهذا الاتجاه الذي يشير إلى الربط بين علم السياسة والسلطة ظهر وانتشر في أوروبا في الفترة المحصورة بين الحربين العالميتين على يد كتاب معروفين على صعيد البحث الأكاديمي أمثال : شارل مريام – وهارولد اسول. ونتلمس نفس الاتجاه بوضوح عند جورج بيريد ففي رأيه أن السياسة تتجسد على المستويين العينين في السلطة والسياسية ولا يمكن الفصل بينهما وأن شدة اتحادهما تتمتع بدرجة عالية من القوة. أن رواد هذا الاتجاه من الكثرة بحيث إن القائمة التي تضم أسمائهم كبيرة جداً ويكفي أن نشير إلى تطور دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الإمريكية جاء متزامناً مع هذا الاتجاه. يمثله في فرنسا كبار الكتاب من أمثال ، ريمون ارون ، و ، جورج فيزل ، و ، موريس ديفرجة ُالذي يتربع على رأس هذه القائمة.

لقد أدى القول بأن ، علم السياسة علم السلطة ، إلى اختلاط مفهوم السلطة وتداخل مع مفاهيم ومصطلحات أخرى بحيث لم يعد التمييز واضحاً ومفهوماً بين **السلطة**. Authority والقوة Force والقدرة Puissance والسلطان authorities والهيبة Prestige. **ومن المعلوم أن علم السياسة** في جميع الأحوال ما هو إلا أحد العلوم الاجتماعية والذي يختص بدراسة أصول تنظيم الحكومات وإدارة شؤون الدولة حتى إن قسماً من علماء السياسة يعرفونه بأنه (علم الدولة) فجان دابين يتساءل بقوله (ماذا يمكن أن يكون موضوع علم يلقب نفسه بعلم

السياسة إن لم يكن الدولة ؟) يؤكد على هذا المنهج باحثون **إمريكان كذلك أمثال جيمس**G. James" " H **"الذي عرف علم** السياسة على أنه علم الدولة والرأي نفسه نجده عند رايموند كارفيلدكتيل عند إشارته على إن علم السياسة يعني بدراسة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل. وحتى بالمدرسة الاشتراكية تحاول الربط والتأكيد من إن علم السياسة علم الدولة انطلاقاً من المفهوم الماركسي الذي يرى بأن الدولة تقابل علم السياسة فادم شرف A. schaft وستانسيلان ارليغ S. Ehrlich من بولندا فيران بأن علم السياسة علم دراسة الدولة ومذهب القانون فيها ومن خلال تطورها التاريخي والذي يرتبط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فالمفهوم الماركسي لعلم السياسة إذن هو علم الدولة. إن مجرد الإقرار بهذا الاتجاه هو إن علم السياسة هو علم الدولة فهذا يعني بالضرورة اخترنا الرأي القائل بأن علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بالسلطة أو بحكومات الجماعة. وعلى الرغم من عدم الاتفاق بين علماء السياسة على موقف واحد موحد لنحدد مفهوم واضح وتعريف ثابت لعلم السياسة فأننا نشدد على الاتجاه القائل بأن علم السياسة برغم الاختلاف في تعريفه ، يدور مدلوله في نهاية حول كل ما يتصل بالسلطة Authority بالذات حينما تأخذ شكل الدولة.

المبحث الرابع

تطور علم السياسة

(مجال اختصاص علم السياسة)

من المسلم به أنه لا يوجد موضوع في الحياة يمكن أن يعتبر غير متعلق من قريب أو بعيد بالمغرفة السياسية. وميدان المعرفة السياسية هذا واسع جداً ، فهو يشتمل على العديد من الموضوعات ، مثل نشأة وتطور الدول ، ووصف وتحليل ومقارنة دساتيرها المالية ومؤسساتها وتركيباتها الحكومية ، والعمليات السياسية التي تجري فيها ، وأنظمتها القانونية ، والقواعد والتنظيمات التي ترضها الدول على الإفراد والجماعات بما في ذلك ما تضعه من تنظيمات للاقتصاد القومي وما يعتمد علية من. منشات ومؤسسات ومصالح تجارية وزراعية وصناعية وكذلك العلاقات الاجتماعية و الثقافية و التعليمية ، وأيضاً العمليات والوكالات أو المؤسسات التي يتم من خلالها تطبيق القانون و اللوائح الإدارية العامة ،وكذلك نظم ونشاطات الأحزاب و التنظيمات السياسية و جماعات الضغط أو المصلحة ،إلى جانب فهم وتحليل طبيعة الرأي العام والدعاية ، ودراسة العلاقات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو عقائدية بين الدول ومحاولات تنظيم هذه العلاقات والتحكم فيها عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي. غير أن هناك بعض الفروع الإنسانية التي تعتبر بطبيعتها ملتزمة التزاماً مباشراً بعلم السياسة تطرح مواضيع

ومفردات مختلفة تماماً في اختيار وتصنيف الموضوعات السياسية ، والتي تعتبر بحق في صلب اختصاص علم السياسة. ورغم ذلك نجد أن أغلب الكتاب يلتقون على اختلاف مذاهبهم. حول القاعدة التي وضعتها لجنة خبراء(اليونسكو) عام (١٩٤٨) والتي حددت فيها موضوعات علم السياسية وهي : النظرية السياسية والفكر السياسي : أن النظرية السياسية و الفكر السياسي أساس جوهري في دراسة العلوم السياسية ولا يمكن للمتخصص في أي فرع من فروع العلوم السياسية أن يتخلى عن دراسته والتعمق فيه فدراسة النظرية السياسية تتشابك مع غيرها من العلوم السياسية. وهذا من ناحية ، وهي من ناحية أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الفكر السياسي ، بحيث يكون من العسير جداً تحديد الفواصل والحدود بينهما بالدقة الكافية. ويمكن القول بصفة عامة أن الفكر السياسي يشير إلى آراء ومعتقدات شعب أو (مفكر سياسي) معين في وقت معين. أما النظرية السياسية فهي تعمل على اكتشاف قواعد التحكم في النشاط والتطور السياسي. وأن استعمال كلمة نظرية سياسية (هو وجه من وجوه الفكر السياسي المنهجي لتكوين نظريات علمية سياسية لها صحة النظريات العلمية الرياضية والطبيعية والنظرية هي ...) بناء تصويري يبنيه الفكر يربط بين مبادئ ونتائج معينة وقد يكون هذا البناء صائباً أو خاطئاً بحيث لا تصبح النظرية علمية إلا إذا أثبتت التجربة صحتها. وصعوبة التجربة العلمية في الحقل السياسي جعلت النظرية السياسية لحد الآن فلسفية أكثر مما هي علمية ،واستبقت النظريات السياسة في نطاق الفلسفة السياسية. وهناك

عدم إدراك بأن عالم النظريات هو غير عالم الوقائع والحقيقة هي إن أهم النظريات السياسية استخدامها أصحابها من الواقع و اثروا بها في الواقع. فالنظرية الأفلاطونية حول تعاقب أنظمة الحكم مأخوذة من التجربة السياسية اليونانية ، ونظرية لوك حول حقوق الإنسان مأخوذة من ملاحظته للنظام السياسي البريطاني ، وهي كلها نظريات تأثرت بالواقع وأثرت فيه. والاتجاه الحديث في دراسة النظرية السياسية يهتم ببيان إن النظرية السياسية تقوم على أساس المنهج التجريبي في البحث العلمي باعتبار أنها تدرس ما هو قائم وترفض أن تتعرض لما يجب أن يكون والنظرية السياسية لا بد وان ترفض التنبوء ، إذ أن التحكم في النشاط والتطور السياسي على أساس مخطط وعن طريق وضع إستراتيجية محددة المعالم لا يمكن أن يتيسر الوصول إليها إلا بعد اكتشاف العلاقات الارتباطية و استخلاص القوانين التي تحكم الحركة.

وبالتالي تطبق هذه القوانين على المجتمع السياسي ، والنظرية السياسية يمكنها حينئذ أن تنم المعرفة للسلطة وأن تمد المجتمع بالمسالك التي تسمح له بتحقيق أهدافه وغاياته.

العلاقات الدولية

تمثل دراسة العلاقات الدولية واحداً من أهم فروع العلوم السياسية والواقع إن دراسة العلاقات الدولية كمادة منفصلة وقائمة بذاتها لم تبدأ بصفة جدية إلا عقب

الحرب العالمية الثانية ولكنها في هذه الفترة الوجيزة نسبياً تقدمت وتطورت بشكل هائل ، فأصبحت كثير من الجامعات الأجنبية تهتم بتخصيص قسم مستقل لدراسة العلاقات الدولية بل أن هناك معاهد مستقلة مهمتها التخصص في دراسة هذه المادة و أصبحت الآن تشمل دراسة السياسة الدولية والدبلوماسية والتنظيم والمنظمات الدولية وبالذات الأمم المتحدة وكذلك القانون الدولي والسياسات الخارجية. ويلاحظ أن الاتجاه الحديث في الدول الأوربية لإنشاء أقسام مستقلة للعلاقات الدولية يرتبط بالحاجة الماسة إلى تقديم الخلفية العلمية والتدريب المهني الملائم الذي يلزم الراغبين في الانضمام إلى السلك الدبلوماسي ، ومع تزايد أهمية الدبلوماسية و الحاجة إلى مزيد من الدبلوماسيين الكفاءة في الدول المختلفة ومع تزايد العلاقات والاتصالات بين الدول.

النظم السياسية والحكومات المقارنة

تطورت دراسة النظم السياسة تبعاً للتطور في مفهوم العلوم السياسية و أصبحت دراسة السلطة والوظائف التي يتم ممارستها في النظام السياسي ، أي نظام سياسي ، وقد تضاءلت إلى حد ما أهمية الدراسات الشكلية لمؤسسات السلطة الرسمية بمعنى آخر فقد أصبح معيار فهم النظم السياسية هو دراسة وفهم الوظائف والأنشطة التي تمارسها المؤسسات الموجودة في الدولة. على إننا يجب أن ندرك ما يوجد بين هذه المحاولات من تداخل وارتباط ، إذ يصعب القول بأنها

ميادين مستقلة بعضها عن بعض تماماً. فالمجال الأول يركز على دراسة الحكومة والدولة وينصب الاهتمام على تحليل العلاقة بين الأفراد وحكومتهم تلك العلاقة التي تقوم على قواعد مقررة ومقبولة توصف بأنها شرعية ، وفضلاً عن دراسة الأحزاب السياسية والسلوك السياسي والقيادة وجماعات المصلحة ، والرأي العام وأسس الإدارة العامة ، ويرتبط بهذا الميدان ذلك الاتجاه الذي يعني بدراسة الحكومة على أساس مقارنة حيث تركز الدراسة على الخبرات السياسية ، والأنظمة وأنماط السلوك العمليات التي تظهر مصاحبة للحكومات الحديثة بمختلف نماذجها. والمدخل الذي يستخدمه هذا الاتجاه واسعاً جداً طالماً يؤكد على الطابع العالمي للحكومة ، ويسعى إلى تحديد نوعية الظواهر التي تشهدها الأنظمة السياسية والتي تتميز بالتباين أو العمومية ، أو التغير والتفرد. و لا يستهدف هذا الاتجاه في البحث تحيد المشاكل والأنماط التي تتخذها الأنظمة السياسية المختلفة كما تؤدي وظائفها في النطاق المحلي الذي توجد فيه ،ثم تميزها على أساس مقارن ، ولكنه يحاول اكتشاف العمليات الحكومية في الممارسة التطبيق. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يحتم التعمق في كيفية تطبيقها ، ومدى كفاءة هذه الأجهزة وتفاعلها مع الظروف الاجتماعية السائدة وماذا كانت تقوم بوظائفها على الوجه المطلوب ، مع تحديد القوى المختلفة التي تتصارع في هذا النظام وكيفية قيام كل من هذه القوى بدورها ووظيفتها. وأخيراً يمكن الإشارة بأن النظم السياسية حتى عهد قريب كانت تنحصر أساساً في دراسة إشكال ممارسة السلطة والسلطان ، أي تحديد شكل

الدولة (موحدة- اتحادية –تعاهدية) وشكل الحكومة (ديمقراطية أو دكتاتورية ، جمهورية أو ملكية ، أو أرستقراطية ... إلخ) كما كانت تهتم بكيفية الحصول على السلطة والسلطان (الوراثة ، الانتخاب ، التعيين) أو الجوانب القانونية لوظائفها من النواح التشريعية والتنفيذية والقضائية دون التعمق في فهم الجذور العميقة لذلك كله.

الهدف من دراسة علم السياسة

لقد ذهب الفيلسوف العربي (ابن خلدون) في تحديد أهداف السياسة إلى تحقيق الخير العام. فقد قال ((إن الإنسان إلى الخير وخلاله أقرب و الملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو أنه إنسان. لأنها خاصة للإنسان لا للحيوان فإذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك. إذ الخير هو المناسب للسياسة)). هذه الأهداف التي تقترن بها السياسة عند (ابن خلدون) نجدها مائلة في الوقت الحاضر عند المختصين المحدثين.

أن الأستاذ (جليان فرند) أكد بأن السياسة تقترن بهدف تحقيق الخير العام ، وهذا الهدف في نظره كان محط اهتمام كل الفلاسفة عبر عصور ، ابتداء من(أرسطو) وانتهاء بالمختصين من الكتاب الإمريكان. ولكن (جليان فرند) يضيف إلى ما تقدم هدفين آخرين يتمثلان بتحقيق الأمن الخارجي وتوفير الرخاء أما الهدف من دراسة علم السياسة فيلخصها الدكتور (حسن صعب) بقوله إننا ، ندرس علم

السياسة لأننا بحاجة إلى صورة منهجية في نظرتنا للسياسة وفي ممارستنا لها. والثورة الحقيقية هي ثورة منهجية أنها قبل كل شيء ثورة العقل المرتاب في مسلماته الخاطئة. لأننا إذا أحسنا استعمال العقل استطاع أن يكون المحرر العظم للإنسانية. ثم إن فهمنا الأشياء رهن بإمكان تحليلنا لها تحليلاً عقلياً ، وتحليلنا العقلي لمسلماتنا السياسية هو سبيلنا لتبين ما هي عليه من خطأ وصواب. ولذلك يتوجب علينا أن نراجع مسلماتنا السياسية مراجعة منهجية مستمرة ، منطلقين أولاً من الواقع المحسوس ، ومتدرجين منه تدرجاً هادئاً إلى أفكار جديدة. و علم السياسة علم المراجعة المنهجية المستمرة ، أو علم النقد المنهجي الدائم للمسلمات والأحوال و الأنظمة السياسية. وموطن الخطأ الرئيسي في نظرتنا للسياسة هو إننا اعتبرناها لحد الآن نشاطاً سلطوياً محوره (الحاكم) والنظرة الصحيحة إليها هي أوانها نشاط إنسان محوره (الإنسان). وعلاقة الحاكم بالمحكوم هي الصفة المميزة للنشاط السياسي عن غيره من النشاطات الإنسانية ، حيث لا تكون هذه العلاقة لا تكون سياسة ، ولا تكون دولة ، و لا يكون علم السياسة. وأن علاقة الحاكم بالمحكوم هي علاقة إنسان بآخر ، وأن غايتها الحقيقة هي تحقيق إنسانية لاثنين ،لإلغاء إنسانية أحدهما تعزيزا لسلطة الأخرى أو قدرته. إذ يستهدف علم السياسة فهم حقيقة علاقة الحاكم بالمحكوم ،وفق قوانينه العقلية ، أنه يسهم بذلك في رد الاعتبار الإنساني لكل إنسان حاكماً كان أو محكوماً. ولا تتحقق مثل هذه الثورة في نظرتنا للسياسة إلا إذا أدركنا العلل التي تمكن فرداً أو مجموعة من الأفراد من الاستئثار

بالقدرة و الاستبداد بالسلطة دون سواهم. وفهم هذه العلل هو الضالة التي نشدها علم السياسة وما يزال ينشدها حتى اليوم. وبعيداً عن الطروحات الفلسفية والأماني المثالية ، فهناك من يذهب في تحديد الأهداف الرئيسية من دراسة علم السياسة. والتي تتوزع على ثلاثة محاور (التكوين المهني والثقافة العامة ، والحفاظ على النظام القائم وتكوين روح المواطنة ، وتوفير متطلبات السياسة وتحقيقها) ، سنتناول هذه المحاور بالإيجاز والتعريف أن الحكومات التي كانت تقتنع إلى عهد قريب بالتكوين القانوني للموظفين لم تعد تكتفي في الوقت الحاضر فلم يعد يكفي الحصول على دبلوم في القانون وإنما راحت تطلب من المرشحين للوظيفة العامة تكوينا قائماً على أساس من المعرفة بالعلوم الاجتماعية. إن الإصلاحات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية في السويد وإنكلترا والولايات المتحدة والهند وبولونيا تكشف بجلاء عن الأهمية التي يطلق في الوقت الحاضر على أن يكون كبار الموظفين ، قد تلقوا تكويناً مهنياً سنده علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى. وقد كان لتأسيس معهد العلوم السياسية في فرنسا بعد الحرب العامية الثانية ارتباط وثيق بموضوع إصلاح الوظيفة العامة. و إذا كان هدف التعليم هو تمكين الرجال والنساء على فهم الذي يعيشون فيه فإنه مما لا شك فيه بأن علم السياسة سيبدو أساسياً بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون إلى الاهتمام بالأحداث الوطنية والقومية والدولية المعاصرة ، أ ن طالباً في العلوم السياسية يبدو أكثر قدرة على تفهم القضايا المعاصرة الداخلية والخارجية. كما سيبدو أكثر قدرة على تفهم نظام سياسي معين ،

وخط سلوك حكومة معينة ومجمل النشاطات التي تضطلع بها ،وذلك بالقياس إلى ذلك الذي يدرس الطب مثلاً. وربما ولهذا السبب ،فإن الحكومة الديمقراطية سيكون لها حظ أوفر في أن تتقدم في البلدان التي يشكل فيها علم السياسة جزءاً من التثقيف العام مما هو علية في البلدان التي لم يعترف فيها له بمثل هذه المكانة. ودارسوا العلوم السياسية هم أكثر تأهيلاً في الاشتراك بشكل فعال في المناقشات في التميز مابين الدعاية والحقيقة في استخلاص المعيار اللازم لتقييم نشاط الحكومة. أما الهدف الثاني لعلم السياسة هو الحفاظ على النظام القائم وتكوين روح المواطنة. أن أول ما يهدف إليه علم السياسة بخصوص الحفاظ على النظام القائم هو خلق التوافق بين الإنسان والمجتمع القائم. فبدلاً من مقاومة المجتمع في سلبياته فإن كبار الموظفين يضعون أنفسهم في خدمة المجتمع وعلى هذا الأساس فأنهم يأخذون على عاتقهم مهمة يجعلون منها هدفاً لعلم السياسة ، هذه المهمة جعلت هذا المجتمع يسير دون هزات وهكذا فإن علم السياسة يتخذ لنفسه عبر الممارسات الفعلية للمختصين بعلم السياسة هدفاً ثابتاً هو الحفاظ على المجتمع القائم. وبكلمة أوضح بقدر ما يبدو المجتمع باعتباره نظام توازن فإن هدف علم السياسة هو الحفاظ على هذا التوازن ومن ثم وكنتيجة لذلك استبعاد كل حالات النزاع والتوتر الضيقين. فأصبح على علم السياسة إن يعمل من أجل التغلب على النزاعات والتوترات من كل صنف وبقدر ما كان يسود الاعتقاد برجاحة المبادئ الفلسفية و الأخلاقية والاجتماعية للديمقراطية ، فإن تعزيز هذه المبادئ كان قد طرح كواحد من المهام

التي ينبغي أن يضطلع بها علم السياسة. أما الأمر الخاص بتكوين روح المواطنة ، فقد بحث في إطار كل ما من شأنه أن يسهم في تقوية الديمقراطية في العالم ، وقد بذلت جهود عديدة في هذا المجال كان جوهرها يتعلق بالثقافة اللازمة لتكوين روح المواطنة. وقد ذهب بعض الكتاب (الموند) و(فيريا) يتساءلان في البداية عن المقومات الثقافية للديمقراطية ، وهما يلاحظان بأن الإيمان بعلاج النظام الديمقراطي يبدو قد تزعزع في مجرى هذا القرن. أن الأمر بهذا الشأن يرجع إلى أنه لا يكفي نقل المؤسسات الديمقراطية ومبادئها من أجل الحصول على نظام ديمقراطي ، و إنما ينبغي أكثر من ذلك تطوير القواعد الفاعلة للنظام الديمقراطي. كالسلوك السياسي والقواعد الخاصة بالتصرف وطريقة اتخاذ القرارات والعلاقات بين الحكام والمحكومين. وبكلمة أخرى أن ما ينقص النظام الديمقراطي هو فضيلة المواطنة التي كان فلاسفة الإغريق قد طوروها بشكل رائع والتي يفتقدها الإنسان حالياً ، فكيف يتم تحقيق فضيلة المواطنة ؟.

إن الإجابة عن هذا التساؤل هي التي تكون الهدف الأساس الذي ينبغي أن يسعى إليه علم السياسة. إن هذه المهمة كانت دائماً تمثل بالنسبة له المهمة التقليدية ، وما زال علم السياسة يسعى إلى تعليم المجتمعات كيف تحكم نفسها حكماً صالحاً ، ولكن هذه يتجلى بشكل أفضل لو حددنا تبسيط شديد مضمون روح المواطنة. يمكن القول أن روح المواطنة سلوك واع وفعل خاص بالشخص باعتباره كائناً يملك العقل ومساهما في الدولة ، ولكن هذه المساهمة لا تتم بشكل سلبي ، كما هو

الحال للانتماء عن طريق الإكراه كما لا يتم على أساس من الطلب إلى الشخص بالانتماء. أن روح المواطنة تتضمن المساهمة في الدولة في مؤسساتها وحياتها ، من شأنها أن تجعل المواطن العضو في المجتمع عنصراً ملتحماً بالسلطة ، ولكنه يبقى فضلاً عن هذا شخصاً خاصاً.

أن المساهمة في الحياة السياسية تتخذ أشكالاً متعددة مثل المساهمة المباشرة ، والمساهمة بطريقة الاستفتاء الشخصي والمساهمة بطريقة تمثيل .... إلخ.

ولكن المهم هو أن نشير إلى إن كل هذه الإشكال من المساهمة تجسد في الجوهر روح المواطنة.

أن روح المواطنة قابلة لأن تخضع للتوجيه ، لعل ذلك يرجع إلى طبيعة مضمونها. فطالما أن روح المواطنة تقوم على أساس من العقل فمن الممكن التأثير على العقل ، وبذلك يتم تحديد نمط المساهمة و مضمونها. وهكذا فإن الثقافة السياسة التي يقوم علم السياسة بتحضيرها قابلة لأن تؤثر على العقل الإنساني وتوجه باتجاه معين حتى يتم ضمان نمط معين من روح المواطنة ، وبقدر ما تكون المسالة الديمقراطية فإن علم السياسة قادر على أن يقوم بتحضير الثقافة السياسية التي من شأنها أن تخلق المواطن الذي يبدو مشبعاً بالروح الديمقراطية. أما الهدف الأخير لعلم السياسة ،هو صناعة السياسة وتنفيذها. إذا كان المقصود بالسياسة هو عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها على صعيد السلطة فإلى أي حد يمكن القول بأن علم السياسة يهدف إلى تهيئة مستلزمات اتخاذ القرارات وتنفيذها ؟هناك في الحقيقة عدد من الأكاديميين في

العلوم السياسة على استعداد للإسهام مع الجهات المسؤولية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. ويرى البعض في نفسه القدرة والإمكانية على تقديم النصائح المفيدة لهذه الجهات على أمل أن تكون هذه النصائح سبباً في زوال الأوضاع التي يعتبرها الرأي العام ، عادة عيوباً أو في الأقل سبباً في زوال البعض منها. وبعد ذلك نسأل ما الذي يقدمه علم السياسة في التمهيد لمتطلبات السياسة وتنفيذها ؟ فإذا كانت التوقعات السياسية هي القدرة على معرفة بما سيحدث هي بمثابة اختبار للفائدة العلمية لكل علم ، وعليه يمكن القول بأن كل قرار سياسي يتضمن الكثير من الأمور المجهولة التي سيجد المسئولون أنفسهم أمامها. وهكذا يبدو الأمر طبيعياً أن يلجأ الاختصاصيون في علم السياسة لوضع معرفتهم موضع التجربة بقدر استطاعتهم على الإحاطة بمثل هذه الأمور المجهولة و بما يمكن اعتبار التنبؤ واحداً من نماذج الأسلوب العلمي الذي من الممكن اللجوء إليه من قبل المختصين في مجال علم السياسة. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هؤلاء المختصين سيكونون قادرين على وضع العناصر المختلفة في حالة ترابط تقود في النهاية إلى جملة نتائج متوقعة ومحتملة. ولكننا لا نستطيع القول بأن هذه النتائج هي نتائج نهائية وحاسمة. ولكنها تسمح لنا على الأقل من أن تكون مؤشر على الدرب الذي يؤدي بنا إلى صياغة توقعات ، على الرغم من أن هذه التوقعات لا تزال بسيطة فإنها بالمقابل تؤكد على مدى الفائدة التي يتضمنها هذا العلم في مجال الممارسة السياسية.

وأخيراً يمكن القول بأن علم السياسة لا يتوقف عند هذا الحد فهو يعطي رأياً

بخصوص الوسائل التي تسهم بوضع السياسة العامة للدولة ، فإذا كان تحديد أهداف السياسة الحكومية ليس من اختصاص المختصين في مجال علم السياسة. ولكن المقابل ، أليس من الأحسن أن تمد السلطات المختصة أهداف السياسة واتجاهاتها المرسومة ، أن تطلب إليه عند ذلك أن يعطي رأيه بالوسائل التي ينبغي أن تستخدم من أجل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ وبالتالي الحصول على النتيجة المرجوة ؟ قد يقال بأن الإمكانيات التي يمتلكها المختص في مجال علم السياسة محدودة. هذا صحيح ولكن ألا تستطيع المعرفة التي يملكها أن تقدم المساعدة في هذا المجال ؟ ألا يستطيع أن يسهم في طرح الموضوع بشكل أفضل وفي أظهار صعوباته بشكل حسن ؟ ونكرر القول بأن ليس من اختصاص علماء السياسة أن يقولوا للحكام و للمواطنين أن عليهم أن يقوموا بنوع من السلوك السياسي. بل أن يرشدوهم إلى الشروط التي يجب أن تذلل إذا كانوا يرغبون في الوصول إلى ما يتطلعون إليه.

علمية علم السياسة

لاشك عندما يناقش موضوع علمية علم السياسة فإن جدلاً واسعاً وخلافاً كبيراً يظهر ، كون هذا العلم حديثاً مقارنة ببقية العلوم الإنسانية الأخرى ، وكونه لم يستقر ولم يأخذ أبعاده بعد. ومن المفيد أولاً إزالة الخلط بين مفهوم السياسة من جانب و علم السياسة من جانب آخر ، فعندما نتكلم عن (علم السياسة) لا نعني

إن ممارسة الحكومة تتم على يد (علماء) أو أنها تمارس بالضرورة طبقاً لمعرف علمية ذات كيان معروف وواضح.

فالسياسة والحكام كثيراً ما يتخذون قراراتهم على أساس الرأي وليس على أساس معرفة معينة فالسياسة كما يقال في أحيان كثيرة (فن). وقد يتم التوصل إلى القرارات بأساليب تقديرية ، أو عن طريق الإلهام أو عن طريق استخدام معادلات وحسابات رياضية. وتبسيطاً لموضوعنا نجد اتجاهين متناقضين الاتجاه الأول المتشكك و تعدد وجهات نظر أصحابه ملحوظاً حيث يرى البعض إن المعرفة السياسية إنما لا تشكل علماً و إنما دراسات سياسية والبعض يذهب إلى أبعد من ذلك فهو لا يقر بوجود علم السياسة. إنما (علوم سياسة) والتي تضم خمسة علوم : المذاهب السياسة والتاريخ السياسي وعلم الاجتماع السياسي وعلم القانون وعلم السياسة ويستند هذا الرأي على استحالة قيام علم واحد بدراسة (السياسة)وهو رأي اختلط عليه الأمر كما نوهنا و الاتجاه الثاني يتوسع في إطار هذا العلم بصورة كبيرة ويأخذ هذا التوسع صوراً متعددة ، من هذه الصور ما يراه البعض من قيام علم السياسة بدراسة الجماعات البشرية ، وهكذا يظهر علم السياسة وكأنه علم المجتمع المتكامل في كل معاينة. الأمر الذي يتطلب مجهوداً غير عادي من المنتسبين إليه من ناحية ، والذي يجعله بمثابة معرفة سياسية عامة وشاملة عن المجتمع من ناحية أخرى. ولاشك أن هذين الاعتبارين لا يتمتعان بمصداقية مطلقة في المعرفة السياسية. أن مناقشة هذه الآراء تعطينا فكرة مقربة عن الموضوع. فالرأي الأول لا

يعترف بوجود قوانين سياسية وبالتالي عدم وجود علم السياسة ، ويستند أنصار هذا الرأي إلى أن الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شيء على إرادة البشر ، ولما كانت هذه تتصف بالحرية فإن وضع حدود لها صعب ، لأن التصرفات الفردية الخاصة تتبع دوافع مختلفة لا يضبطها قانون ، وحتى لو أمكن التسليم بوجود قوانين سياسية فإنه لا يمكن أن تكون لها صفة الثبات والاستمرار التي تتميز بها القوانين الخاصة بالظواهر الطبيعية ، وذلك لكثرة الاستثناء في الحياة السياسية ، والتي ترجع في الغالب إلى تعدد إرادات الأفراد.

أما الرأي الثاني فهو يقر بوجود قوانين سياسية وبالتالي يمكن أن ترتقي السياسة إلى مصاف العلم ، ويسوقون على هذه القوانين أمثلة منها.

إذا تعددت الأحزاب السياسية يصعب الاستقرار السياسي ، والسلطة التي لا توضع لها ضوابط يساء استعمالها ويرد أنصار هذا الرأي على منتقد يهم بالذات بخصوص الاستثناءات الموجودة في القوانين السياسية. ويقولون بهذا الصدد أن المشكلة تكمن بكون الشروط اللازمة لتطبيق القوانين السياسية غير موجودة ، وهذا لا يعني بطبعة الحال بأن القوانين غير صحيحة بل إن بعض الشروط المطلوب توفرها لتحقيقه غير موجودة ،لهذا نجد الباحث السياسي يستخدم دائما عبارة (مع بقاء العوامل والظروف كما هي) كما أن العيب يأتي كذلك من التخلف النسبي لمناهج و أدوات البحث السياسي و إخفاء الحكومات بعضا من البيانات و الإحصائيات.

وأخيراً يمكن القول إذا كان علم السياسة لا يستطيع على الأقل في الوقت الحاضر أن يرقى إلى مستوى العلوم الطبيعية ،لا سيما فيما يتعلق بتوفر الموضوعية المطلقة والقوانين العامة التي من شأنها أن تقيم العلاقة ما بين الأسباب الخاصة والآثار المحدودة. فإذا كان علم السياسة عاجزاً في الوقت الحاضر أن يرقى إلى مستوى العلوم الطبيعية ، فإنه مع ذلك لا يقوم على أساس فهم معرفة تقيميه محضة كما هو الحال بالنسبة للفلسفة مثلاً. أنه يرتبط بما هو كائن وما ينبغي أن يكون في الوقت نفسه. فهو لا يمكن أن يكون غير مكترث إزاء النتائج التي تترتب على ممارسات الحكومة. كما لا يمكن أن يقال بعد القدرة عل التمييز بين ما هو خير وشر في ممارسات المؤسسات المختلفة للدولة. كما لا يمكن أن يتمسك بعدم الاهتمام بالجهود المبذولة من أجل تحديد المقاصد والوسائل الخاصة بأي نشاط سياسي كما لا يستطيع أن يحجم عند إبداء الرأي حول سياسة و إعمال أية جهة سياسية. إن أي سلوك سلبي من هذا النوع سوف يجرد عن صفته العلمية ومن كل فائدة تذكر بل أنه سوف يجرده حتى من سبب وجوده.

الفصل الثاني
علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

أن علم السياسة هو احد العلوم الاجتماعية والذي يشترك بدوره مع بقية العلوم الاجتماعية الأخرى بصلات واسعة وعميقة باعتبار القاسم المشترك الذي يجمعها جميعاً وهو (الإنسان) وبالرغم من احتفاظ كل علم من هذه العلوم بخصوصيته باعتبار تناوله بالبحث والدراسة جانباً واحداً من فعلية الإنسان الاجتماعية و إذا اقرينا تلك الواقعة فان علم السياسة تمتد صلاته إلى كافة العلوم الاجتماعية وبالذات علم الجغرافية والحيوان والتاريخ والاجتماع والنفس والاقتصاد والقانون ... ولذا سنتابع هذه الصلة بشيء من التوضيح.

المبحث الأول

علاقة علم السياسة بعلم الجغرافية

الجغرافيون يعرفون ويحددون علمهم بأنه دراسة الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني ، ويتضمن ذلك الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض. ومما لاشك فيه أن البيئة الجغرافية تعتبر من العوامل المؤثرة في إنشاء الدولة وتطورها و إذا كان اهتمام علم الجغرافية منصباً على كل ماله علاقة بالأرض والجو أي المحيط المادي الذي يعيش فيه وحوله الإنسان وإذا كانت الدولة. هي نقطة الارتكاز في علم السياسة فهمنا مدى العلاقة الوثيقة بين العلمين وكما هو معروف بان أهم عنصرين في الدولة الأرض والسكان وكلاهما محل اهتمام علم السياسة باعتبار أن الإنسان يتأثر سلبياً وايجابياً بالمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه وخاصة التضاريس الأرضية

والمساحات المائية و اليابسة والمناخ ومصادر الثروة الطبيعية. ورغم تأكيد الجغرافيين على أثر البيئة على النشاط البشري إلا أنهم يميلون إلى الاعتراف بأن الإنسان الحديث دوره الهام في تشكيل هذا العالم.

أصبح موضوع العلاقة بين الجغرافية والسياسة يحضى باهتمام كبير عند دراسة العلاقات الدولية والحكومات أدل على ذلك من قيام علم جديد استقطب اهتمام جميع المعنيين بشؤون السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والاستراتيجيات العسكرية ألا وهو (الجيوبولتكس) الذي يهتم بدراسة تأثير الجغرافي بالذات فيما يتعلق بالسياسة الدولية. بمعنى آخر أن (الجيوبولتكس) يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي على علاقات الدول بعضها بالبعض الآخر. ويعتبر (ابن خلدون) من الأوائل الذين ابرزوا أهمية العوامل الجغرافية والبيئة الطبيعية على الدول وقد فرق بين دولة ومجتمع سياسي يقوم على النهر ومجتمع ودولة تقوم في قلب الصحراء أو مناطق حارة أو باردة و أخيراً يمكن القول بأن الجغرافية بمختلف فروعها من سياسية و اقتصادية وبشرية ضرورية بالنسبة للعلوم السياسية إذ للموقع الجغرافي ونوعية المناخ وتوفر الموارد الطبيعية ونوعها تدخل في تكوين و شكل الدولة بالعالم الخارجي.

المبحث الثاني

علاقة علم السياسة بعلم الأحياء

منذ أن طرح الفيلسوف الإغريقي أرسطو مقولته (بأن الإنسان حيوان سياسي) وعززها دارون بنظريته المعروفة (أصل الأنواع) ما انفك كتاب سياسيون ومخططون ستراتيجيون عديد وأن يعززون هذه المقولة بتأكيدهم على صلة السياسة بعلم الحيوان ، وذلك من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحثين في علم الحيوان وخاصة موضوع الأجناس والعروق والأصواف وحتى اللون وعلى ضوء ذلك بنيت نظريات سياسية خطيرة كتفوق العنصر الإداري على بقية الجنس البشري وكذلك فلسفات مدمرة كالنازية والفاشية وفي هوى ذلك أقيمت أنظمة وقوانين التميز العنصري في الولايات المتحدة الإمريكية ومن المعلوم كذلك بأن الدراسات لاسيما حينما تناولت الجماعات البدائية على فهم كثير من القواعد السياسية وعلى وضع بعض النظريات وعلى سبيل المثال فلقد ساعدت الدراسات الانثربولوجي على أساس معرفة أصل الدولة وتطور المؤسسات السياسية المختلفة. ويهتم علم الانثربولوجيا بعلم السياسة إذ هناك حقل خاص للدراسات السياسية يعرف (الانثربولوجيا السياسية) تتحدد اهتماماته بدراسة مصادر الصراع الإنساني ومجالات تلاحم الاختلافات الإنسانية وقانون الطبيعة والطرق التي تؤثر فيها المجتمعات النامية التي تحتك معها. ورغم كل وجهات النظر التي قيلت إزاء هذه

العلاقة يظل الإنسان قاسماً مشتركاً بين العلمين ولكن لكل منهما موقفه واهتمامه بهذا الموضوع.

المبحث الثالث

علاقة السياسة بالتاريخ

التاريخ بمعناه العام يشير إلى المعاني المنظمة للأحداث الماضية وبذلك يصبح لكل شيء تاريخ ولا يهتم علماء السياسة بالطبع بكل أبحاث المؤرخين و لكنهم يحصرون هذا الاهتمام في حدود ألقصه التي يحددها التاريخ عن النشاط السياسي للإنسان وخبراته في هذا المجال بالذات فيصبح التاريخ بهذا المعنى مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات السياسية. وقيل بأن علم السياسة هو ثمرة التاريخ وأن التاريخ هو جذور علم السياسة. باعتباره سجلاً للأحداث البشرية ويستقصي مسبباتها فيحتوي على إحصاء للظروف و التطورات الخاصة بالاقتصاد و الدين والحركات الفكرية والأصول الاجتماعية إلى جانب بحثه في الدولة ومنظماتها و علاقة الدول بعضها ببعض فالجانب السياسي منه أي (التاريخ السياسي) له علاقة وثيقة بعلم السياسة بدون الرجوع إلى الماضي في الدراسة ومعرفة العوامل التي أدت إلى قيام الأزمة أو التي مهدت لها الذي يمكن من ذلك هو التاريخ فالباحث يرجع إليه لمعرفة ما يريده في ذلك الخصوص. أي أن التاريخ يفيد الباحث في العلوم السياسية أعظم فائدة حيث يمكن أن يحلل هذه المعلومات ويضعها في قوالب لها

معنى ويمكن أن ترشده إلى فهم الحاضر و التنبؤ بما يصير عليه الحال في المستقبل كما إن دراسة التاريخ تصبح عقيمة ولا معنى لها إذ لم تأخذ التيارات والعوامل السياسية في نظر الاعتبار فمثلاً دراسة تاريخ الولايات المتحدة الإمريكية في القرن التاسع عشر لا يمكن أن يكون كاملاً بمجرد سرد الأحداث التي قامت في تلك الفترة وإنما يجب الاهتمام بدراسة الحركات والظواهر السياسية التي قامت في نفس الفترة. ويجب التنبيه هنا إلى أن الاهتمام الرئيس لعالم السياسة هو دراسة تطور نمو المؤسسات السياسية والحقائق التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الدولة والحكومة وتوزيع القيم مادية و معنوية داخل المجتمع أساليب تتطلب اللجوء إلى السلطة و السلطان بوسائل العنف الشرعية اقتضى الأمر وهو بذلك يختار حقائق معينة من الوقائع والمادة التاريخية المتاحة ويجب أن لا ننسى أيضاً علم السياسة يعطي اهتماماً خاصاً للاتجاهات المستقبلية ويحاول التنبوء بما يمكن يكون عليه الحال في المستقبل كما أنه يصدر أحكاماً معنوية ويعطي تفصيلات معينة فيما يخص الظواهر التي تنظم وتؤثر على العلاقات داخل المجتمع السياسي وهذا بعيد كل البعد عن وظيفة المؤرخ وقد أشرنا سابقاً إلى أهمية التاريخ بصفة خاصة كأسلوب من أساليب البحث في العلوم السياسية ولا داعي هنا للإضافة مرة أخرى في ذلك.

المبحث الرابع

علاقة علم السياسة بالقانون

القانون هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط الاجتماعية التي يجبر الناس على إتباعها. والقانون قسمان عام وخاص والذي يهمنا هوا لقسم العام والارتباط بالذات يكون بمادتين (القانون الدولي والدستوري) باعتبار أن الأول يشير إلى طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول وإلى كيفية تطبيقها وفق الصيغ و الأعراف القانونية (تقنين العلاقات) أما الثاني (القانون الدستوري) فهو الذي يشير إلى شكل الدولة أولاً والتنظيمات الأساسية للسلطات العامة فيها ثانياً و أخيراً هو الذي يحدد الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد. من ذلك تستطيع القول إن أكثر مفردات علم السياسة العام تشابه وتكاد تتطابق في المفردات والمواضيع كالشبه الموجودة بين النظم السياسية والقانون الدستوري والعلاقات والمنظمات والقانون الدولي العام. وفي النصف الأول من هذا القرن كان القانون محور الدراسات السياسية وفي الوقت الحاضر يتضح التداخل بين القانون والسياسة في موضوعات القانون الدستوري أو القانون العام الذي يحوي على دستور الدولة و أسس المبادئ المنظمة لتداخل سلطات الحكومة ولعلاقة الحكومة بالحكومات المحلية ولحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم وتداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية. ونجد كثيراً من كتاب النظرية السياسية ينشدون

عن شرعية السلطة في الدول إلى القانون ولقد أوضح أرسطو وأفلاطون أهمية القانون في تأدية وظائف الدولة كما استطاع المشرعون الرومان أن يجعلوا بعض القوانين الأساسية فيما بعد مصدراً أساسياً للقوانين الوضعية في الدول الأوروبية وأخيراً يمكن القول أن هذا الأمر لا يعني على الطلاق عدم وجود اختلاف وتباين بينهما وهذا الاختلاف يظهر من خلال الشمول والاختصاص والتخصص فإذا كان القانون الدستوري يكشف القواعد القانونية التي تخص السلطة فقط فإن علم السياسة يتجاوز ذلك في هذا المجال حتى يصل إلى الإلمام بكافة جوانب السلطة من اجتماعية ، سياسية ، واقتصادية بل يحلل ذلك ويعطي رأياً فيها. وإذا كان القانون الدولي ينحصر اهتمامه بعلاقة الدول بالدول الأخرى والهدف الذي يسعى إليه هو جعل العلاقات بين الدول تسير وفق القانون على العكس من ذلك إن علم السياسة يذهب إلى أبعد من ذلك فهو يقر ما ذهب إليه القانون الدولي ولكنه ينظر إلى هذه العلاقات بمنظار موضوعي وحتى ينصرف اهتمامه ودراسته إلى خارج الإطار القانوني على أساس المصالح الاقتصادية والمنافع التجارية والدبلوماسية السرية والعلاقات الخفية التي تخدم مصالح الدولة بالدرجة الأساس.

المبحث الخامس

علاقة علم السياسة بالاقتصاد

يصعب أن نضع خطاً فاصلاً تماماً بين الأنشطة السياسية والاقتصادية بل إن المرء

حينما يحاول أن يفحص مسالة الدور الملائم للحكومة في الحياة الاقتصادية سيجد إن السياسة والاقتصاد يختلطان أحدهما بالآخر بصورة واضحة ولقد أدى ذلك إلى ظهور محاولات تهدف إلى تفسير الحياة السياسية بصفة عامة في ضوء العوامل الاقتصادية. ومعنى ذلك أنه تعين على علماء السياسة أن يدركوا تماماً نتائج البحوث الاقتصادية التي تدخل بشكل واضح في تحديد السياسة العامة وتسهم في تقييمها. إذ كما هو معلوم أن العلمين يدرسان معاً فيما يسمى بعلم (الاقتصاد السياسي) على أساس أن المهمة الرئيسية للحكومة هي الإشراف على الشؤون المالية والتجارية في المجتمع وأن تدخل الدولة بصفاتها الجهاز السياسي الذي يقود المجتمع في الشؤون الاقتصادية يعيد الصلة أكثر ارتباطاً بين هذين الفرعين من العلوم الاجتماعية وكانت الاشتراكية المصدر الهام لشد هذه العلاقة وأحكام ترابطها بين هذين العلمين. كما أن كلاً منهما مكمل للآخر فكل منهما يهتم قبل كل شيء بدراسة الإنسان داخل المجتمع ويهدف كلاً منهما إلى العمل على تحقيق رفاهية كل من الفرد والمجتمع و إسعادهما ورفاهية الإنسان مثلاً لا يمكن أن تتحقق إلا في مجتمع منظم ومن واجب الدولة أن تعمل على تحقيق الظروف و إتاحة الفرصة للأفراد للقيام بالنشاط الذي يحقق هدف الفرد والمجتمع في نفس الوقت وبالذات فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي. ومن المسلم به اليوم أن وظيفة الدولة لم تعد قاصرة على حفظ الأمن والنظام بل إن الدولة أصبحت مطالبة اليوم بتهيئة الظروف لتحقيق رفاهية الأفراد أو إعطاء الجميع فرصاً متساوية لتنمية مواهبهم وكفاءاتهم بما يحقق مبادئ

العدالة والمساواة لمصلحة المجتمع كله وليس هناك من دولة يمكن أن تهمل مبادئ الاقتصاد وأسس التوزيع للدخل القومي ووسائل الإنتاج والسياسات المالية والنقدية. وتظهر أهمية الارتباط هذا بين السياسة والاقتصاد في المجتمعات الاشتراكية بوجه خاص حيث يكون الهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع استغلال الطبقات لبقية المجتمع وقد يتعين هنا استخدام وسائل وتنظيمات سياسية لتحقيق هذا الهدف والمحافظة عليه. وفوق هذا كله فإن قوة أي دولة ومكانتها في المجتمع الدولي تقاس في المقام الأول على أساس تقدمها ووضعها الاقتصادي وتقدمها العلمي والثقافي.

المبحث السادس

علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع

بعد التطور الهائل في المفاهيم والمصطلحات وكثرتها في علم السياسة بدأ الاهتمام بالسلوك السياسي للإنسان يأخذ مكاناً وحيزاً كبيراً في دراسة علم الاجتماع بالنسبة لعلم السياسة إذ يمكن النظر إلى علم الاجتماع على أنه الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى فالاجتماع قد ينظر إليه على أنه العلم الذي يبحث في أصل وتطور وتركيب وظائف الجماعات الاجتماعي وكذلك أشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط حياتها فكراً و عملاً كذلك مدى مساهمتها في الثقافة والحضارة الإنسانية فنشاطات الإنسان متنوعة تصنف وتدرس بحالتها الفردية أو بصفتها

الجماعية وإطلاقها من ذلك يكون موضع هي التجمعات الإنسانية من الناحية الاجتماعية ككل ولكن هذا الاهتمام لا يتصل إلا قليلا بموضوع الدولة. على العكس من ذلك إن علم السياسة باعتباره أحد العلوم الاجتماعية بفعاليات الإنسان السياسية والتي هي جزء من حياته الاجتماعية ومجال اختصاص هذا العلم هو الدولة. ولا يمكن أن ننكر ما لعلم الاجتماع من تأثير واضح في أسلوب معظم علماء السياسة الذين يقرون بأن الظواهر السياسية لا تعد أن تكون مجرد أحداث اجتماعية ومن ثم يتعين معالجتها على ضوء البيئة التي تؤثر فيها و تكيفها باعتبار أن الحدث هو وليد لتلك البيئة ، وتأسيسها على ذلك فإن دراسة المجتمع والبيئة التي ظهرت وتطورت فيهما الظاهرة السياسية موضوع البحث هو أمر ضروري وحيوي لغرض تفهم المشكلة من كافة أوجهها. في السنوات الأخيرة ظهر فرع جديد من العلوم الاجتماعية بين علم السياسة وعلم الاجتماع عرف (بعلم الاجتماع السياسي). والذي يعرفه علماء السياسة على أن محاولة لدراسة الآثار التي يحدثها ما يدور في البيئة الاجتماعية على النسق السياسي التحتي Political subsystem في حين يذهب علماء الاجتماع إلى وصف علم الاجتماع السياسي من خلال التداخل القائم بين النظم السياسية والاجتماعية في المجتمع. ويعرف علماء الاجتماع (علم الاجتماع السياسي) على أنه ذلك النوع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نظام الجماعات أو فيما بينهما. فضلاً عن اهتمامه بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تغيير في نوع القوة.

أما علماء السياسة فيعرفون علم الاجتماع السياسي على أنه ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة والتحليل العلاقات المترابطة والمتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع. وبالذات دراسة عملية التأثير والتأثر المتبادل بين هذين القطبين (السلطة والمجتمع) دراسة تحليلية للوقائع والظواهر الاجتماعية الناتجة عن هذه العلاقة سلبياً وايجابياً كماً ونوعاً.

المبحث السابع

علاقة علم السياسة بعلم النفس

يقول جيمس براسي في دراسة للديمقراطية الحديثة أن السياسة تستمد جذورها من علم النفس الذي يشمل دراسة عادات الإنسان وأفكاره واتجاهاته. ويؤكد علماء السياسة على فائدة علم النفس في تفسير بعض الظواهر الخاصة بالسلوك السياسي ذلك إن دراسة بعض الموضوعات مثل القيادة السياسية والرأي العام والتوترات العالمية تحتاج إلى الرجوع إلى العديد من المسائل يظهر فيها استبصار عالم النفس.

إن علم النفس الذي يهتم في المقام الأول بدراسة سلوك الإنسان فهو يوضح كذلك بالتفصيل ما يفعله الإنسان كما إن علم النفس الاجتماعي (هو الذي يجمع إلى حد ما بين علم النفس وعلم الاجتماع) يهتم بصفة خاصة بدراسة سلوك الفرد داخل الجماعة والتفاعل الذي يحدث داخل الجماعات كما يهتم بدراسة الاتجاهات

الاجتماعية والطابع القوي والمعايير والقيم الاجتماعية والى جانب موضوع من أهم الموضوعات التي لا يمكن لدارسي السياسة أن يهمل دراستها والتعمق في بحثها هو القيادة ودورها وآثارها وكيف تنشأ وكيف يمكن تنميتها. وكذلك الأحزاب السياسية وبالذات القومية والدينية. وكذلك عمق وأثر العامل النفسي الذي يمارس خلال الحملات الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية ويكفي أن نشير في هذا المقام إلى أن كثيراً من الظواهر الاجتماعية والسياسية لن تجد لها تفسيراً صحيحاً إلا في (نفسية الإنسان) فظاهرة الصراع بين السلطة والحرية مثلاً ليست في الحقيقة إلا امتداد في المجتمع السياسي لذلك الصراع الكائن النفس البشرية بين الطبع الاجتماعي وغريزة الأنانية. إن الإنسان بطبعه الاجتماعي يسعى إلى السلطة لتؤمنه على بقائه استجابة لغريزة حب البقاء وهي غريزة الأم فيما تظل غريزة الأنانية تعمل في مواجهة هذه السلطة بعد قيام المجتمع السياسي بتسمية اجتماعية هي (الحرية). ومن المسلم به حديثاً هو التشابك والتدخل بين علم السياسة وعلم النفس أصبح عميقاً وشاملاً بحيث أن العوامل النفسية تتدخل في جميع جوانب السياسة.

المبحث الثامن

علاقة علم الاجتماع بعلم الأخلاق

هناك علاقة بين علم السياسة من جانب وعلم الأخلاق أو الفلسفة الأخلاقية من جانب آخر Ethies or monal philosophy فإن أي عمل سياسي قد يثير

التساؤل هل هو على صواب أو على خطا ؟ وهذا يثير المعايير الأخلاقية. من هنا يلتقي بعلم السياسة في عدة نقاط فنشأة الأفكار الخلقية تتصل اتصالاً وثيقاً بأصل الدولة إذ كلاهما نشأ في مرحلة واحدة عندما كانت العادات هي القانون وعندما لم يكن هناك فرق بين الأخلاق والأفكار السياسية. إذ يرى أرسطو أنه لا يوجد فرق جوهري بين علم السياسة وبين الأخلاق لأن صالح الفرد هو صالح المجتمع وفضيلة الفرد هي فضيلة المجتمع ويضيف أرسطو على ذلك قوله أن علم السياسة باعتباره علم المجتمع الأخلاقي كله الذي يسعى إلى الصالح العام. والذي لا يمكن تحقيقه ألا بعمل مشترك هو الأخلاق السامية. ونستطيع القول بأنه لا يمكن تبرير وجود الدولة إلا من وجهة نظر خلقيه و لهذا فإن الشكل ا لملائم للدولة ووظائفها الأخلاقية الصحيحة يجب أن يتحقق أفضل و أعظم قدر من سعادة الأفراد وأعلى قدر من الرخاء.

الفصل الثالث

أسس البحث العلمي في علم السياسة

في هذا الفصل نتحدث أولاً عن تلك الأسس التي يجب توفرها في البحث العلمي ثم الحديث بشكل موسع عن تلك الخطوات العلمية المصاحبة والمكملة للبحث العلمي. وكنقطة أخيرة وفي المجال التطبيقي سوف نسترشد ببعض من تلك المناهج.

المبحث الأول

أسس البحث العلمي

تشير أسس البحث العلمي إلى مجموعة من القواعد والشروط والضوابط التي تتدرج ضمن أسس البحث العلمي فهي تبدأ من الملاحظة وجمع المعلومات. وتصنيف تلك المعلومات وتبويبها وتكوين عموميات وذلك على صورة قوانين يبرزها تحليل المعلومات المتاحة وهذا يقتضي بالضرورة المراجعة والتأكد مما سبق من معلومات والهدف من ذلك هو التوصل إلى علاقات واستنباط علاقات ، البحث في السبب والنتيجة بحيث يتمكن الباحث من التنبؤ والتحكم و هذا يمكن إدراكه من واقع العموميات والقوانين التي يتوصل إليها الباحث. أما الهدف النهائي فهو تطوير نظرية تضم بين طياتها القوانين المتعددة التي تم التوصل إليها في كيانات واحدة أو يمكن أن تكون مدلولاً لمنهجية معينة لمعالجة المشكلات وبحث الظواهر سعياً وراء الحقيقة دون أن يتطلب الأمر بالضرورة إمكان التوصل إلى قوانين محدودة تحكم هذه الظواهر والمشكلات. وأخيراً يمكن القول بأن المعنى الثاني أكثر

تطبيقاً على دراسة العلوم السياسية.

المبحث الثاني

خطوات البحث العلمي

الضرورة تقتضي عند القيام بأي تحليل سياسي مبني على أسس المنهاج العلمي يلزم إتباع الخطوات التالية بشكل متسلسل من الناحية الزمنية مكملة الواحدة منها الأخرى مع اختلاف هدف كل خطوة وتبدأ أولى هذه الخطوات في إعداد خطة للبحث وهي تشمل نظرة شاملة عامة لكل الموضوع. ويمكن أن تكون الخطة في البداية (خطة عامة ، أولية) تحمل خطوطاً عامة وفق جمع المعلومات والتأكد من المصادر تتحول بعدها إلى خطة نهائية ومحدودة. وتأتي الخطوة التالية بجمع المعلومات المتعلقة بالبحث وترتيبها وتصنيفها حسب أهميتها وحسب تسلسلها التاريخي وبعدها يتم تحليل الموضوع تحليلاً علمياً مسترشدين بأحد المناهج العلمية وهذا التحليل يجب أن يكون واقعياً موضوعياً ويلي ذلك تفسير الظاهرة أو المشكلة محل البحث وختاماً لهذه الخطوات يتم بناء النظرية. ويرتبط بهذا الخطوات الإجابة عن تساؤلات متعددة أهمها : ما هي المشكلة المراد بحثها ؟ أو بمعنى آخر تحديد المشكلة مثار البحث وكيف يمكن إجراء البحث والقيام به ؟ و يتطلب الإجابة عن هذا السؤال بحث الإمكانيات المادية وغير المادية المتاحة ، ثم وضع إستراتيجية و تخطيط شامل للبحث وخطواته المتتالية.

المبحث الثالث

منهاج البحث العلمي

إذا كان المراد بالمنهج مجموعة الطرق المؤدية للكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى تصل إلى نتيجة معينة. فعليه هناك العديد من الطرق والمسالك و المناهج لدراسة وتحليل الظواهر السياسية ومها :

أ. **المنهج التاريخي** : يهتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوقائع و السجلات كمصادر أساسية لبياناته. ويستخدم هذا المنهج الوقائع التاريخية في الاستدلال على تفسير الظواهر السياسية ، أي أن التاريخ يستخدم كتجارب يمكن الاستعانة بها في مختلف الدراسات السياسية ، ويقوم هذا المنهج على إدخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل حيث يهتم هذا المنهج بتتبع الظاهرة السياسية في مرحلة محددة بملاحظات التغييرات التي تطرأ عليها و يسعى في الوقت نفسه لوضع الخطوط العامة لتطورها ومستقبلها. والمنهج التاريخي قديم قدم كتابات أرسطو الذي ذهب (إلى أن فهم الشيء يتطلب فحص بداياته الأولى وتطوراته اللاحقة). لاقى هذا المنهج انتشاراً في الآونة الأخيرة عن طريق كتابات سيلي Seeley و لاسكي Leski وقد ذهب (سير فريدريك بولوك) أن المنهج التاريخي يسعى إلى تقسيم النظم المختلفة في وجودها الواقعي واتجاهاتها ويزودنا بالمعرفة حول أصولها

وتطوراتها المتوقعة ولهذا فإن هذا المنهج يزود دارسي السياسة باستبصارات حول أحداث الماضي السياسية. وعلى الرغم من هذه الأهمية لهذا المنهاج فقد وجهت انتقادات يلخصها (سيدفيك) بالقول (إنني لا اعتقد أن المنهج التاريخي هو الذي يستخدم أساساً في محاولاتنا للتوصل إلى حلول منطقية لمشكلات الحياة السياسية الملموسة).

ب. **المنهج الفلسفي** : الفلسفة هي البحث في طبيعة الواقع مع الاهتمام بالعلاقة بين الإنسان والكون وبما أن الفلسفة تزودنا باستبصارات حول هذه العلاقة فهي تفيد في الدراسات السياسية فعن طريقها نكتسب توجيها محدداً في الموضوعات ، وهذا النوع من التأمل الفلسفي له أهميته في حد ذاته فهو عظيم الفائدة بالنسبة لعلم السياسة لأنه يحدد ويوضح المشكلات التي تحتاج إلى البحث ، ويقدم لنا الحلول المناسبة لها. وفي سعيه هذا يعتمد على الفلسفة المثالية وهذا المنهج يتخذ له مكاناً في(تاريخ الفكر السياسي) يتمحور هذا المنهج على افتراض وجود وضع مثالي يجب العمل على تحقيقه وتدرس مختلفة الظواهر والأحداث السياسة وتحاول تفسيرها في ضوء هذا النموذج. وهنا بدأت تظهر أهمية المنهج الفلسفي ومع ذلك فهناك نقاط ضعف لعل أبرزها انه يؤسس نتائج عامة على مقدمات غير محققة أو بديهيات يسلم بها تسليما.

ج. **المنهج المقارن** : تذهب أغلب الدراسات السياسية في بحثها إلى المقارنة وهي في سعيها هذا سوف تعتمد بالضرورة على هذا المنهج لإثبات بعض النظريات

السياسية والوصول إلى قواعد عامة حيث يمكن أن تكون صالحة لكل زمان ومكان وذلك عن طريق فحص نماذج وأنماط سواء أكانت تاريخية أو معاصرة من المجتمعات السياسية ومقارنتها ببعضها البعض بواسطة قيام الدراسة بعمليات التحليل اللازمة لاكتشاف المبادئ العامة السياسية. و يعتبر أرسطو رائداً في هذا المجال حيث درس وقارن وحلل ما يزيد على ثلاثة وستين دستوراً للمدن الإغريقية وكانت أول مبادرته بهذا الصدد عندما نقل الدراسة العلمية المقارنة على الحيلة السياسية ، وذلك عندما قارن بين أنواع الحيوان و أنواع الدول وكان لكل من الفارابي وابن خلدون وميكافللي ومونتسكيو إسهام ملحوظ في هذا المجال ويمكن القول أخيراً بأن هذا المنهج هو امتداد للمنهج التاريخ الذي يسعى إلى اكتشاف قوانين عامة ونتائج مستخلصة من دراسة الأحداث الماضية والحاضرة.

د. **المنهج السلوكي** : ينطلق هذا المنهج في رفضه أن يكون النظام السياسي وحدة للتحليل السياسي ، وعلى العكس يعتمد هذا المنهج في دراسته على السلوك السياسي كوحدة للتحليل السياسي ، وأن التحليل هذا خاضع للملاحظة والمراقبة الميدانية اليومية ويستعين في ذلك بالأدوات المستخدمة في الدراسات النفسية وهو يركز على إن علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية التي تشترك جميعها على إنها علوم سلوكية ويكون علم السياسة تبعاً لذلك هو علم السلوك السياسي ويرتبط هذا أوثق الارتباط بعلم النفس الاجتماعي حيث يعطي أعظم الاهتمام لتفاعل الفرد مع الآخرين داخل الجماعة وعملية الاتصال داخل الجماعات والأدوار والقيم

الاجتماعية والاتجاهات والقيادة ودورها. ويحاول هذا المنهج دراسته تلك معرفة الدوافع التي دفعت هؤلاء أو مؤسسة من المؤسسات إلى تبني سياسات معينة لذلك يحاول رواد هذا المنهج الربط بين طبيعة الشعوب وطابعها القومي من جهة وسياساتها وقراراتها من جهة أخرى.

الفصل الرابع

الدولـة

تعني كلمة الدولة مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الإفراد.

هذا هو المعنى المقصود عندما نقول : (نقول فرنسا : ألمانيا : الولايات المتحدة) والمعنى الثاني أضيق من ذلك يراد به الحكام بالمقابلة للمحكومين داخل المجتمع السياسي وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول أن الدولة تسيطر أو أن الدولة عاجزة عن حل مشاكل المجتمع أما المعنى الثابت فيشير إلى جزء من السلطات العامة وهي المركزية المقابلة للسلطة المحلية أي المحافظات و المدن و القرى وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول أن السلطات المحلية عليها تنفيذ الخطة العامة للدولة.

والدولة بمعناها الواسع هي تجمع بشري يرتبط بإقليم محدود يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة. من هذا يتبين لنا أن اصطلاح الدولة ينطبق على تجمع العناصر الأربعة ، العنصر البشري ، إقليم يرتبط به هذا التجمع ، وحكومة وسيادة (السلطة السياسية).

المبحث الأول

عناصر الدولة

١ . **الشعب** : يتمثل الركن الأول لقيام الدولة بوجود الشعب الذي يتكون من جماعة السكان الذين يتوافقون على العيش معاً في ترابط وانسجام وبدونهم لا نستطيع القول بوجود الدولة ولا يشترط عدد معين من السكان حتى تقوم الدولة

ويبدو أنه كلما كان عدد السكان كبيراً كلما أدى ذلك إلى قوة الدولة وبقائها بصفة عامة. ومن الملاحظ أن ضخامة عدد السكان في الدولة الحديثة قد أصبح من مميزاتها على العكس مما كان عليه الحال في دولة المدينة القديمة التي كانت تتميز بقلة عدد النفوس. فبينما كان السكان يعدون بالآلاف قديماً فإن المليون أصبح هو الوحدة العددية لسكان الدولة في الوقت الحاضر. بل إن هناك من الدول ما يعد سكانها بمئات الملايين كالصين والهند والولايات الإمريكية. ومن الواضح إن الشعب في مفهومه الاجتماعي يعني مجموعة من الإفراد الذين يعيشون وهم عبارة عن جمهور الناخبين أي الذين تتدرج أسماءهم في جداول الانتخاب على اعتبار أن لهم الحق في مباشرة الحقوق السياسية وبالإجمال فإنه يخرج عن هؤلاء بعض أفراد الدولة الذين لم تتوفر لهم هذه الحقوق الأخيرة. ويمكن القول أخيراً أن السكان هم جميع الناس الذين يقيمون على إقليم الدولة سواء كانوا من شعب هذه الدولة بالمدلول الاجتماعي (السياسي) أو من الأجانب الذين لا ينتسبون إلى جنسية الدولة الذين لا تربطهم بهذه الأخيرة سوى رابطة الإقامة على إقليمها.

٢. **الإقليم** : إقليم الدولة ، هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تباشر عليه الدولة سلطانها مباشرة جامعة مانعة على اعتبار أن الأصل في سلطان الدولة أنه لا يتجاوز إقليمها. وأن إقليم الدولة لا يمارس عليه سلطان غير سلطانها. ويقول (بيرود) إن إقليم الدولة هو إطار الاختصاص بالنسبة لها. لذا فإن إقليم الدولة ليس الأرض لوحدها بطبيعة الحال وإنما الأنهار والبحيرات الداخلية الواقعة فيه كما إن

المساحة التي تمثل الإقليم الأرضي لا تتوقف عن قشرة الأرض السطحية وإنما تمتد إلى باطن الأرض إلى أبعد نقطة تستطيع الوصول إليه ولا يشترط في إقليم الدولة الأرضي أن يكون متصلاً في أجزائه إذ يمكن أن تكون أجزاؤه منفصلة عن بعضها في بعض الأحيان كاليابان واندنوسيا مثلاً. كما أنه ليس شرطاً أن يبلغ إقليم الدولة الأراضي مساحة معينة فقد يكون إقليماً واسعاً مترامي الأطراف وقد يكون إقليماً ضيقاً محدود المسافة. لأن ذلك لا يؤثر على شخصية الدولة القانونية. لكن انكماش المساحة الأرضية لإقليم الدولة سيؤدي يقيناً إلى تضاؤل أهمية الدولة وضعف مكانتها بين دول العالم وبالمقابل فإنه كلما كانت مساحة إقليم الدولة كبيرة كلما كان ذلك عوناً لها على تزايد قوتها وعاملاً هاماً على تقديمها ورقيها واحتلالها مكانة مرموقة بين دول العالم. ويضاف إلى الإقليم الأرضي الإقليم المائي وهو الجزء المجاور لإقليم الدولة الأرضي من البحار أو المحيطات ويطلق علية البحر الإقليمي وكذلك مياه البحيرات والأنهار الداخلية في إقليمها وتقوم فكرة البحر الإقليمي على أساس أن سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية من حق كل دولة أن تتولى الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة وتأمينها ضد كل خطر وحماية لمصالحها الأمنية والاقتصادية والملاحية ولا يتأتى لها ذلك ألا بسيطرتها على مساحة معينة من المياه المتاخمة لسواحلها. بالنسبة لتحديد مدى البحر الإقليمي الذي يعد جزءاً من إقليم الدولة ، ولم يعد محلاً للخلاف بين الدول بعد عقد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. أما الإقليم الجوي فإنه يشمل على طبقات الجو التي تعلو إقليم

الدولة الأرضي والبحر الإقليمي بحيث تمارس الدولة سلطاتها على ما يقع فوق إقليمها من طبقات الهواء وتنظيم المرور فيها وفقا لمصالحها ومتطلبات أمنها وسلامتها ولا تتحول هذه السيادة على إقليم الدولة الجوي دون السماح لغيرها من الدول باستعماله على أساس التبادل وتحقيقاً للتعاون في مجالات الطيران واللاسلكي وغيرها من الاستخدامات الجوية.

٣. **السلطة السياسية** : بعد تواجد الشعب فوق إقليم جغرافي معين يلزم أن تنشأ هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة لتحكم الشعب والإشراف عليه ورعاية مصالحه وإدارة الأقاليم وحمايته وتنظيمه واستغلال ثروته. ولا يشترط أن تتخذ هذه الهيئة الحاكمة شكلاً سياسياً معيناً وإنما يجب أن تبسط سلطانها على الإقليم الذي تحكمه بما لا يسمح بوجود سلطة أخرى منافسة لها إذ لا يشترط لهذه الهيئة الحاكمة أن يكون مجيئها قد تم برضا مجموع الشعب أو معظمة فكثيراً ما تبسط الحكومة سلطتها عن طريق القوة والردع كما يحدث عند وقوع ثورة أو انقلاب. أما إذا قامت على رضا المحكومين وقبولهم لها ففي هذه الحالة تصبح سلطة قانونية شرعية أو مما لاشك فيه إن الرضا بالسلطة والاقتناع بها مسألة هامة بالنسبة لبقائها وهيمنتها على المحكومين لأن القوة لوحدها لا تحقق دائماً الخضوع للسلطة وإطاعة أوامرها ولهذه فإن السلطة في الحقيقة ترتكز على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على إدارة الحاكمين. ويختلف صاحب السلطة أو مالكها عمن يمارسونها إذ إن الدولة هي صاحبة السلطة ومالكتها في حين تتولى الحكومة عن طريق أعضائها ممارسة هذه

السلطة بالنيابة عن هذه الدولة. ومما يميز السلطة السياسية كونها سلطة عامة ذات اختصاص عام يتضمن كل النشاط البشري في الدولة بعكس السلطات الأخرى الفرعية في الدولة. يضاف إلى ذلك أنها الجهة الوحيدة التي تحتكر القوة العسكرية في الدولة بحيث تجعلها قوة قاهرة تسيطر على إرجاء الدولة. وأخيراً فهي الجهة الوحيدة والمخولة بوضع القوانين وتنفيذها لتحقيق المصلحة العامة. وهناك من يذهب إلى تقسيم (السلطة السياسية) إلى ، الحكومة و ، سيادة. ويقصدون بالحكومة كل الهيئات و المؤسسات الدستورية والقانونية من تشريعية و تنفيذية وقضائية و كل الأشخاص شاغلين ومسيرين تلك المؤسسات الرسمية من أكبر موظفي الدولة كرئيس الدولة أو السلطان أو الملك ... إلى أصغر وأبعد موظف في الدولة من الرجال والنساء عسكريين ومدنين. أما السيادة فيراد بها (السلطة العليا المطلقة الشاملة الدائمة) التي يوجه أوامرها للآخرين ولا تستلم الأمر من أحد ، وهي سياسية و قانونية شخصية وإقليمية ، حيث يخضع لها كل الأشخاص وفي أي مكان ولا يستثنى منها أحد ، وهي مرتبطة بالدولة ، ومنهم من يقسم السيادة إلى داخلية وخارجية ، وخلاصة القول بأن السلطة السياسية أو (الحكومة والسيادة) عنصراً أساسياَ من عناصر الدولة و بدونها لا يمكن الحديث عن الدولة.

المبحث الثاني

أصل الدولة

أن أصل الدولة يختلط دائماً مع نشأة السلطة السياسية وأساسها وإذا كان بالإمكان التمييز بينهما من الناحية النظرية على أساس أن البحث في نشأة الدولة تتميز بالطابع التاريخي والاجتماعي فإن هذا التمييز عسير من الناحية العملية. وينتج عن ذلك ، أن دراسة النظريات المختلفة التي قيلت في أصل نشأة الدولة تعتبر في الوقت نفسه بحثاً في الأساس الذي تستند إليه السلطة السياسية فيها. وعلى أية حال فإن النظريات التي قيلت عن نشأة الدولة وأساس السلطة السياسية فيها لا يخرج بعضها عن أن كون نظريات تبدأ من فرضية معينة غير قابلة للتحقيق العلمي ومن ثم تصبح نظريات علمية.

١ . **النظرية الدينية** : تذهب هذه النظرية في تفسير أصل الدولة مذهباً دينياً وغيبياً ، أي أنها تنسب مصدر السلطة إلى الإله الخالق وتبعاً لهذا الاتجاه فإن السلطة مصدرها الله فهو يختار من يشاء لممارستها وما دام الحاكم يستمد سلطته من مصدر إلهي. فهو إذن أسمى من الطبقة البشرية ولا يمكن إخضاع سلطته وإرادته لأية سلطة أو إرادة من جانب المحكومين طالما أن الحاكم ، حسب هذه الأفكار منفذاً للمشيئة الإلهية ، بمعنى آخر أن الدولة هي من خلق الله وصنعه بقصد تنظيم احتمال أحوال الجماعة وتحقيق الخير لهم وعلى ذلك يجب أن تكون الدولة محلاً للاعتزاز وأن

تحمل نوعاً من التقديس ، ومن ناحية أخرى فإن بقاء الدولة واستمرارها يستلزم وجود سلطة تقوم بإدارة وتنظيم حكم الجماعة والذين في مركز السلطة اصطفاهم الله للقيام بهذه المهمة ويجب أن يتمتعوا بدور مهم بنوع من التقديس ، أي أن على الإفراد أن يخضعوا تماماً للدولة والسلطة الحاكمة فيها حتى لا يتعارض ذلك مع قدسية الدولة وسلطتها. وأخذت هذه النظرية شكلين مثاليين : الشكل الأول كان فيه مصدر السلطة الإله مباشرة وهذه النظرية تؤكد أن الإله هو الذي يختار الحكام بنفسه ويزودهم بالسلطات اللازمة لإدارة شؤون البشر وقد كانت هذه هي النظرية بعد الثورة الفرنسية أما الشكل الثاني فيعتمد على الإله كمصدر غير مباشر للسلطة فالآلهة باعتبارهم يسيرون العام يتدخلون بأسلوب غير مباشر في اختيار الحكام عن طريق الشعب. فالشعب هو الذي يختار الحاكم ، غير أن هذه العملية من صنع الآلهة ولا شك أن الشكل الثاني أي (الحق الإلهي غير المباشر) أكثر ديمقراطية من الشكل الأول (الحق الإلهي المباشر) غير أن نظرية الحق الإلهي المباشر تصطدم بعقبة أساسية وهي حالة اختلاف الحاكم والمحكومين في الرأي وفي العقيدة وفي طريقة سير الحكم أي أن خلاف بين الحكام والمحكومين سيؤدي إلى سيطرة ورأي الحكام وضرورة سكوت المحكومين وهو ما لا تحتمله المجتمعات الحديثة ، والتي اتجهت جميعها إلى تجريد السلطة من **طبقتها** الإلهية الدينية.

٢. **نظرية القوة** : يؤكد أنصار هذه النظرية على أن الدولة تكونت بواسطة القهر والقوة وسيطرت القوي على الضعيف ويستشهدون بسيطرة القبائل القوية على

القبائل الضعيفة في الماضي كدليل موضح لعنصر القوة في نشأة الدولة ويذهب (دكي) بالقول إلى أن الدولة واقعة تاريخية بواسطتها توجد مجموعة من الناس صغر أو كبر عددها في وضع تستطيع معه أن تفرض إرادتها بواسطة القهر المادي على سائر أفراد المجتمع. وهكذا فإن الدولة تعتبر نتيجة لمظاهرة القوة ولكن (دكي) يشير بأن هذه الظاهرة ليست بالضرورة أن تتمثل في القوة الوحشية ولكن إضافة عناصر أخرى من القوة المتمثلة في السلطة الدينية أو القوة الاقتصادية ونتيجة التطور الطويل فإن صورة القهر البدائي الذي يعتمد على الحديد والنار يمكن أن تتحول إلى نوع من إذعان المحكومين للحاكمين نتيجة لما يقوم به هؤلاء من خدمات ولما قد تتمثل فيهم من معايير أخلاقية أو دينية. ويضيف (جورج بيردو) بأنه لا يمكن الاعتماد فقط على القوة المادية وإنما تستند كذلك إلى حكمة المنتصر وحنكته ودهائه السياسي.

٣. نظرية الأسرة : يؤمن رواد هذه النظرية بأن الدولة ظاهرة طبيعية من ظواهر الاجتماع الإنساني جاءت نتيجة تطور تاريخي اجتماعي طويل ويرجع أنصار هذه النظرية أصل الدولة إلى الأسرة هي الصورة الصغيرة للدولة إذا نمت الأسرة و أصبحت عائلة ومن ثم نمت وتطورت وباجتماع بضعة عائلات تكونت العشيرة ثم اتسعت العشيرة إلى عشائر عدة أدى اجتماعها إلى تكوين القبيلة التي اتسعت إلى قبائل عدة وحينما استقرت هذه القبائل على بقعة من الأرض تكونت القرية ثم نمت هذه القرية وانقسمت إلى قرى عديدة ومن اجتماع هذه القرى بعضها ببعض

تكونت المدينة ومن اجتماع هذه المدن تكونت الدولة. وإذا كانت الأسرة هي الخلية الأولى للدولة فإن سلطة الهيئة الحاكمة فيها إنما يرجع إلى السلطة الأبوية في حين لم يكن لرب الأسرة من سلطة على أفرادها ولم يكن هذا عيبها الوحيد ، ولكنها ابتدأت كذلك بداية غير صحيحة استنادا إلى أن الأسرة لم تكن هي بداية الحياة الإنسانية وإنما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لا تكون الأسرة هي الخلية الأولى فيها ولكن بالرغم من الاحتجاج بهذه الحجة إلا أنه من المؤكد أن الأسرة تمثل أحد حلقات تطور الحياة الإنسانية والاجتماعية وأن اختلفت سلطة الأب على العائلة عن السلطة السياسية في الدولة.

٤. **نظرية العقد الاجتماعي** : محور نظرية العقد الاجتماعي يقوم على أن البشرية قد مرت قبل قيام الدولة بمرحلة أولية اختلف كتاب العقد بوصفها وتسميتها وتراوحت بين (الوحشية و الطمأنينة) وتحت أسماء (المرحلة البدائية أو حالة الفطرة). هذا هو المحور الأول ، أما المحور الثاني فيقوم على افتراض بأن البشرية عندما قررت ترك حالة الفطرة كان عليها إبرام (عقد اجتماعي) مهد الطريق لإقامة السلطة السياسية (الدولة) ومرة أخرى اختلف كتاب العقد الاجتماعي في تحديد كيفية إقامتها والهدف من نشأتها والذين كتبوا بنظرية العقد الاجتماعي كثيرون أشهرهم هوبز وجان جاك روسو ، وجان لوك.

أ. **هوبز** : (١٥٨٨-١٩٧٩) عاش توماس هوبز في مرحلة تاريخية صاخبة في حياة إنكلترا وذلك لاحتدام الصراع بين البرلمان بزعامة كروميل وأسرة ستيورات

وكان طبيعياً أن يكون هوبز مدافعاً عن الملكية والحكم المطلق للملوك إذ كانت علاقته بالأسرة المالكة قوية وخاصة الملك شارل الثاني الذي تولى العرش فيما بعد عام ١٦٦٠ يبدأ هوبز بالحديث عن العقد الاجتماعي بوصف حالة الفطرة في إطار من العنف والصراع بين الأفراد وفي جو من البؤس والشقاء والتعرض لمخاطر سيطرة القوة على الضعيف فالعدم والأمن وضاعت الحرية ويرجع هوبز السبب في ذلك إلى أنانية الإنسان وحبه لذاته فهو لا يسعى إلا إلى تحقيق مصالحه وما كان أمام الأفراد خيار للخروج من هذه الفوضى والاضطراب إلا بإبرام (عقد اجتماعي) يتيح لهم العيش بسلام هوبز أن العقد قد تم بين الأفراد وأن الحاكم لم يكن طرفاً فيه لأنه لم يكن قد اكتسب هذه الصفة بعد حيث اتفق الأفراد فيما بينهم على العيش معاً في سلام تحت سيطرة واحد منهم يتولى الدفاع عنهم وحماية الإحياء المنظمة الجديدة مقابل التنازل عن جميع ما يتمتعون به من حقوق طبيعية. فالحاكم لم يشارك في العقد وإنما قام الأفراد باختياره وتنازلوا عن كل حقوقهم لكي يتولى إدارة شؤونهم وحماية أرواحهم وتوفير حياة الاستقرار والأمن لهم. وعليه ليس للأفراد أن يطالبوا بأية مطالب أو أن يشقوا عصا الطاعة عليه لأنهم قد تنازلوا له من قبل عن جميع حقوقهم فهو لا يخضع إذن لأي مساءلة أو محاسبة. ومن الواضح أن هدف هوبز السياسي هو تبرير لسلطة الحاكم المطلق وتأييد السلطة لآل (ستيوارد) المطلقة في إنكلترا وبإجماع الكتاب ابن هوبز كان أبرز الدعاة لسلطة الحاكم المطلقة.

ب. **جون لوك** : (١٦٣٢-١٧٠٤) يصور لوك المرحلة البدائية الأولى بأنها قد

تميزت بالتضامن الاجتماعي بين الإفراد وهم في حالة الفطرة الأولى وأن الجميع كانوا يعيشون أحراراً متساويين في ظل القانون الطبيعي الذي يمنع عدوان بعضهم ضد بعض وكان الناس يعيشون في ظل مجتمع طبيعي يتمتع بشيء غير قليل من الأمن والحرية والمساواة. ولكن الناس رغبوا في صورة أفضل وأحسن لحياتهم ورأوا أن الصورة المطلوبة تحقق انتقال المجتمع الطبيعي إلى مجتمع فيه تنظيم يتفق عليه مجتمع بغير سلطة إلى مجتمع فيه سلطة وإذا كان المجتمع بغير سلطة لا يعد دولة فإن وجود السلطة يحيل ذلك المجتمع الطبيعي إلى مجتمع سياسي أو إلى دولة. وعليه. اتفق الأفراد على تحقيق ذلك يقول لوك كان للأفراد الكثير من الحقوق التي يتمتعون في حالتهم الفطرية. فأنهم عند دخولهم المجتمع المنظم لن يتنازلوا عن هذه الحقوق كافة وإنما عن جزء من حقوقهم بالقدر اللازم الذي يسمح بإقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد. ويحتفظون لأنفسهم بالجزء الآخر من حقوقهم الذي لا يمكن لأية سلطة من السلطات المساس به ومن ذلك حق الملكية الخاصة مثلاً ، فكان الجزء المتنازل عنه ضرورة لازمة لإقامة السلطات العامة وهو في قدره يوازي ويساوي فقط إقامة هذه السلطة في المجتمع الجديد. ولما كان أطراف العقد برأي لوك هم الأفراد والهيئة الحاكمة فإن ذلك يؤدي إلى التقرير الالتزامات المتبادلة من قبل الطرفين و الأفراد. وقد وجدت الدولة برأي لوك لصيانة الحقوق الفردية. والحريات العامة و الملكية الخاصة. وقد أنشئت لهذه الغاية ثلاث سلطات هي : (التشريعية – و التنفيذية) والتي تشمل القضائية ثم السلطة (الاتحادية) وهي

المسئولة عن الشؤون الخارجية للدولة. وأكد على فصل تلك السلطات كي لا يؤدي دمجها خاصة السلطتين التشريعية و التنفيذية إلى الاستبداد وأعطى أهمية خاصة للسلطة التشريعية دون السلطات الأخرى لأن الشعب قد فوض سلطته لها.

وقد ركز (لوك) على الفرد وصيانة حقوقه وحرياته كما طالب بضرورة احترام رأي الشعب واعتبره مصدر السلطة وعليه يقول (لوك) أول المنادين بالنظم الديمقراطية والمطالبين بالحد من تدخل الحكومة في حياة الإفراد وحقوقهم الطبيعية.

ج. **جانك روسو** : طرح جان جاك روسو سؤالاً محدداً في بداية مؤلفه الذائع الصيت (العقد لاجتماعي) هو لقد ولد الإنسان حراً يبدو أنه أصبح مكبلاً بالأغلال فكيف حدث هذا التغير. وبعد هذا أخذ روسو يعرض نظريته عن العقد الاجتماعي فيبدأ حالة الفطرة بأن الإنسان كان فيها يتمتع بالحرية والاستقلال فإن تعدد المصالح الفردية وتضاربها قد يؤدي إلى تعرض حقوق الفرد وحريته للخطر لذلك عمل الأفراد على ترك حياة العزلة التي كان يحيها الأفراد البدائيون غير الخاضعين لأية سلطة عليهم والدخول في مجتمع منظم حفاظاً لحقوقهم وصيانة لحرياتهم التي يتمتعون بها في المجتمع الفطري البدائي وكي ينعم الفرد بحياة منظمة يسود فيها العدل والفضيلة وعليه قرر الأفراد ترك حالة الطبيعة تلك وذلك عن طريق توقيع عقد فيما بينهم تخلوا فيه عن حقوقهم وحرياتهم للمجموع وليس لفرد معين وذلك من أجل حماية هذه الحقوق والحريات وحماية الاستقرار الجماعي وقد

نشأ عن هذا التنازل إرادة جماعية هي التي تسمى (الإرادة العامة) التي لا يمكن التنازل عنها فكان الأفراد إنما يتنازلوا عن كافة حقوقهم وحرياتهم الطبيعية الأولى عند دخولهم المجتمع المنظم مقابل تقرير السلطة العامة لهم الحقوق والحريات الفردية باعتبارهم من أفراد المجتمع الجديد. بحيث تضمن هذه السلطة المساواة بين الأفراد في هذا الخصوص والحماية الكاملة للحقوق و الحريات الجديدة و هكذا تسود المساواة والحرية والعدالة في المجتمع النظم الجديد ويصبح الفرد أحسن حالاً من حالته البدائية التي تسبق إبرام العقد. وبذلك تجتمع شروط العقد كلا في شرط واحد هو التنازل الكامل من كل عضو عن كل حقوقه للجماعة لأن كل واحد سيعطي كل حقوقه فإن الجميع يصبحون في وضع متساو ويلزم أن يكون التنازل بدون تحفظ حتى يتم الاتحاد في أكمل صورة هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان روسو من مناصري ومؤيدي نظام الحكم الديمقراطي المباشر حيث السلطة فيه مطلقة للإرادة العامة.

٥. **نظرية التطور التاريخي** : ليس هناك عاملاً واحداً بموجبه قامت الدولة وإنما يرجع أصل نشأتها حسب مفهوم هذه النظرية إلى مجموعة عوامل مختلفة تفاعلت على مر الزمن حتى نشأت أي أنها لم تظهر فجأة وبناء على عامل واحد معين ، القوة ، أو الأسرة ، أو اتفاقاً بين الأفراد مثلاً وإنما يعود أصلها لعوامل متنوعة من القوة الاقتصادية و المادية والى عوامل دينية ولغوية وعقائدية وتختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى فقد تتزايد أهمية بعضها بالنسبة لدولة معينة وتقل النسبة لدولة

أخرى ، ويمكن تلخيص مفهوم هذه النظرية أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت من تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى إلى تجمع الإفراد للتعايش معاً. وتطور الأمر بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها وقبضت على ناصية الأمور فيها فالعميد (دكي) يقول بهذا الصدد بأن الدولة الظاهرة تاريخية نتجت عن قيام طائفة من الناس بفرض إرادتها على بقية المجتمع بواسطة القهر المادي ، فهي إذن نتيجة لظاهرة القوة. بيد أن القوة في نظره لا تتمثل بالضرورة في الموضوع في الصراع المادي الوحشي فقط ولكنها تبدأ بالقوة المعنوية والدينية و الاقتصادية. ونظراً لتعدد وتنوع العوامل المادية والاقتصادية و التاريخية والعقائدية ، والدينية لاختلاف النظام السياسي وشكل الحكومة في كل دولة من الدول بحيث أصبح من المتعذر تكييف نشأة الدولة تكليفاً قانونياً وبالتالي يصعب وضع نظرية عامة محددة لبيان أصل الدولة بصفة عامة.

المبحث الثالث

تطور وظائف الدولة

ما وجدت الدولة إلا لغاية تسعى للوصول لها وهدف تعمل على تحقيقه فهي بدأت حارسة ومن ثم مالكة وأخيراً متدخلة. في هذا المبحث ندرس وظيفتها في سياقها التاريخي أولاً ومن ثم نعرج لوظيفتها في ظل الفكر الليبرالي والاشتراكية.

١. **تطور وظائف الدولة حتى قيام الدولة القومية** : كان الأوائل من الكتاب

يعدون الدولة بوجه عام أعلى غاية للحياة الإنسانية وهدفا مقصوداً لذاته وقد أسهم الاعتقاد بأصلها السماوي المقدس لتبرير وجودها وسلطتها. ولهذه فقد أهملوا تماماً مبدأ حرية الفرد ولم يعيروه أدنى اهتمام والسبب في ذلك هو غياب فكرة التمييز بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع فهي في حقيقة الأمر لم تكن موجودة أصلاً وعلى العكس فقد عظموا ومجدوا الدولة ووجودها فقد أكد كل من أفلاطون وأرسطو على إن أفضل حياة للفرد لا يمكن الحصول عليها إلا في ظل الدولة وأن طبيعة الإنسان دفعته إلى الحياة السياسية ، وكانت الدولة هي المنظمة الضرورية لتنمية سلطاته وإشباع حاجاته وهي أكثر واقعية ووجوداً من الأفراد الذين احتوتهم. لقد كانت شخصية حية استغرقت حياتها جميع الشخصيات الأخرى وكان الفرد والدولة مرتبطين في مجتمع واحد وليس لأي منهما مصالح تتعارض مع مصالح الآخر. وبما أن الفرد لا يستطيع تحقيق أهدافه إلا بواسطة الدولة فإنه لا يمكن أن توضع أي قيود لفعاليتها. وما كان يعد محققاً لا على مصالح الفرد كان يعد وظيفة عامة مشروعة. وقد حمل الفلاسفة المثاليون نفس وجهة النظر تلك والتي تذهب إلى تأكيد أهمية الدولة العليا. ونتج عن تأثيرهم بالمبادئ القومية التي انتشرت في القرن التاسع عشر ورد فعلهم لمبادئ الحقوق الطبيعية الثورية و تأكيد حرية الفرد ، أنهم أشاروا إلى قيمة المسؤولية الجماعية وسيطرة الهيئات الحكومية عليها وقد برروا وجود الدولة لأنها تطور وتقدم طبيعي تاريخي ففي ألمانيا أكد هيكل Hegel على أن الدولة كائن حيوي طبيعي و أنها تمثل أعلى مراحل التطور العالمي التاريخي. وقد

كانت الدولة الشخصية الحقيقية عنده وكانت إرادته إعراباً عن تفكير كامل بأن الفرد لا يستطيع أن يثبت وجوده حقيقة إلا بموافقة الدولة والحياة الحقة تتمثل في العيش الذي يتفق و الإرادة العامة. ذلك أن المواطن وجد من أجل الدولة ، والدولة في علاقاتها الخارجية لا تخضع لأية إرادة غير إرادتها ، وأن القواعد الأخلاقية المتعارف عليها بين الأفراد لا يمكن تطبيقها في العلاقات بين الدول. ولقد نشر هيكل فكرة الإرادة باعتبارها أعظم و أفضل العناصر في الأمور السياسية وبالذات سيادة الدولة. وقد تجاهلت هذه النظرية قيمة الفرد وكان التأكيد يحول حول الدولة القومية والسلطة السياسية بدلاً من حقوق الفرد الطبيعية والسياسية.

٢. تطور وظائف الدولة في المفهوم الليبرالي : يقوم هذا المذهب على أساس الفرد الذي اشتقي منه اسمه ، ويعتبره غاية النظام السياسي ، وهو الذي تعمل السلطة على المحافظة على حقوقه وإعلانها فوق حقوق الجماعة. انتشر هذا المذهب في أواخر القرن الثامن عشر ونادى به الكتاب الاقتصاديون والاجتماعيون والسياسيون. وكان سبب انتشار هذا المذهب ما عانته الطبقة المحكومة من تعسف السلطة الحاكمة التي استبدت بالأفراد في حقوقهم وحرياتهم لما تمتعت به السلطة الحاكمة من سلطة مطلقة على مختلف العصور سواء في العصور الوسطى حيث انفرد بممارستها الحكام الإقطاعيون ، أو في عصر النهضة حيث انفرد بها الملوك و الأباطرة. ثم استمرت هذه السلطة الحاكمة المطلقة حتى قيام الثورة الفرنسية. ولقد كان من نتائج تلك السلطة المطلقة أن أهدرت حقوق وحريات الأفراد فطالب

هؤلاء بحرياتهم وحقوقهم المسلوبة وبضرورة استردادها من أيادي تلك السلطة الحاكمة. وكانت الثورة الفرنسية ،تلك الثورة التي عملت على إنهاء الحكم المطلق وإعلاء شأن الفرد بتقرير مبادئ الحقوق والحريات الفردية وعلى هذا عمل رجال الثورة الفرنسية على صياغة الفلسفة السياسية للثورة ومبادئها بعد انهيار الملكية المطلقة في وثيقة إعلان حقوق ، تلك الوثيقة التي أقرتها الجمعية الوطنية عام ١٧٨٩ . وهكذا ظهر المذهب الفردي الذي يقوم على أساس إعلاء الفرد فالفرد هو الحقيقة الأولى التي سبقت قيام المجتمع المنظم ، فهو الغاية من وجود هذا المجتمع لذا يتعين أن نحدد نشاط السلطة الحاكمة في أضيق الحدود الممكنة كي يترك للفرد أوسع المجالات لمباشرة نشاطه. وعليه قرر أنصار هذا المذهب أن وظيفة السلطة الحاكمة ، إنما تقوم على أساس فكرة الدولة الحارسة Etatgendarne التي تقتصر وظيفتها على مجرد الوظيفة البوليسية التي تتركز فقط في كفالة الأمن الخارجي وذلك بالدفاع عن الأفراد ضد أي عدوان خارجي وحماية الأمن الداخلي للأفراد وإقامة القضاء للفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد. ووظيفة الدولة في ظل الفكر الليبرالي التي تنطوي على جانبين (اقتصادي وسياسي).

الجانب الاقتصادي :

تشير الجذور التاريخية لنشأ المذهب الفردي الحرفي جانبه الاقتصادي إلى مدرسه الطبيعيين أو الفيزيوقراط Les physiocrates وهي مدرسة فرنسية قامت كرد فعل لمبادئ السياسة التي كانت سائدة في منتصف القرن الثامن عشر و التي كانت

تطبيقاً لمدرسة التجاريين Mercantilisms وكانت السياسة النابغة عن الرأسمالية التجارية تسمح لطائفة من كبار التجار الرأسماليين بالسيطرة على الاقتصاد داخل الدولة. وكان كبار التجار يعملون على منع تصدير المنتجات الزراعية حتى تبقى معروضة بكميات كبيرة داخل الدولة فينخفض ثمنها وتظل أجور العمال الزراعيين منخفضة نتيجة لذلك. وهكذا كانت الرأسمالية التجارية تؤدي إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح كبار التجار ، وكرد فعل للسياسة النابغة عن المدرسة التجارية قامت مدرسة الطبيعيين أو الفيزيوقراط في منتصف القرن الثامن عشر تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية سواء في العلاقات الاقتصادية داخل الدولة و العلاقات الاقتصادية الدولية. وطالبت المدرسة بترك النشاط الاقتصادي للأفراد تحت شعار Laissez Fair Laissez Passez وكان يقصد بها (دع الأفراد يعملون ودع السلاع تنتقل من البلاد دون تدخل الدولة) وقد أصبحت هذه العبارة فيما بعد رمزاً للسياسة الاقتصادية الحرة. يظهر مما سبق أن المذهب الفردي هو في أصله وجوهره مذهب اقتصادي يهدف إلى وضع قيود على السلطة الحكام وقد نشأ هذا المذهب ليخدم مصالح الرأسمالية الصناعية التي ظهرت منذ منتصف القرن الثامن عشر والتي ما تزال قائمة حتى يومنا. ولقد حققت الرأسمالية الصناعية الثورة الصناعية وتلتها إنجازات ملموسة على الصعيد الاقتصادي أدت إلى ازدهار الاختراعات وانخفاض تكاليف الإنتاج وزيادته. وأدت هذه الإنجازات إلى الاعتقاد بأن الرأسمالية إلى الاعتقاد بأن الرأسمالية الصناعية يمكنها

أن تحقق الخير دون تدخل الدولة هذا التدخل الذي كان ينظر إليه الشيء من الريبة نظرا لما تمخض عنه في الفترة السابقة وهي فترة الرأسمالية التجارية. أدت كل هذه الوقائع والمفاهيم إلى تمهد الطريق أمام صمود المذهب الفردي واكتسابه ثقة الشعوب والحكام ، فقد أصبح الحكام يؤمنون بأن تدخل الدولة يجب أن يكون في أقل الحدود ليترك للأفراد حرية العمل في مجال الاقتصادي واقتصر دور الدولة على القيام بالأعمال التي لا يقبل عليها الأفراد لقلة عائدها أو لكبر حجمها ولذلك فقد أصبحت الوظائف التقليدية سابقاً هي الدفاع عن الدولة ضد الخطر الخارجي والعمل على استتباب النظام والأمن والنظام في الداخل وفض المنازعات بين الأفراد وهذه الوظائف هي التي لا يتولاها الجيش و الشرطة والقضاء.

الجانب السياسي :

تبنت الثورة الفرنسية المذهب الفردي ووسعت من مجاله فلم يعد مقصوراً على النطاق الاقتصادي وإنما امتد إلى النطاق السياسي وقد تبلور هذا المد في وثيقة إعلان حقوق الإنسان عام١٧٨٩ . فقد ورد في هذه الوثيقة أن للإنسان حقوقاً طبيعية هي : الحرية والمساواة والملكية وحق الأمن وحق مقاومة الظلم ، أن وثيقة إعلان حقوق الإنسان تعتبر الأساس لمبدأ الحقوق الفردية (وهي حقوق طبيعية) وهو المبدأ الذي يستخلص منه ضرورة توفير الحريات العامة وهي حريات في مواجهة الدولة للمواطنين. وقد أصبح مبدأ الحقوق الفردية مبدأ أساسياً في كل دول الديمقراطيات الغربية. وذلك نتيجة انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في أوربا وفي

غيرها من دول العالم. ولقد كانت الثورة الفرنسية نابعة عن مفهوم معين للحقوق الفردية ويتلخص هذا المفهوم في أن للأفراد حقوقا لاصقة بهم ولدت معهم ولا يجوز للدولة أن تمسها فالإنسان يكتسب حقوقاً طبيعية بمجرد مولده ويظل محتفظاً بها عندما يعيش في مجتمع. ولما كانت هذه الحقوق سابقة على نشأة الدولة. فهي أعلى من الدولة ويتعين على الدولة إن تحترمها بل أن الغاية من قيام الدولة (التي نشأت بعقد اجتماعي) هو حماية الحقوق و الحريات الفردية ولا يجوز للدولة أن تمس هذه الحقوق و الحريات إلا بالقدر الذي تتطلبه حماية حقوق الأفراد الآخرين وحرياته. أما عن كيفية إدراك الفرد وإحساسه بحقوقه فإنه يولد بالفطرة التي تجعله يشعر بضرورة حمايتها من أي اعتداء عليها. وهكذا تحول المذهب الحر من مجرد مذهب اقتصادي إلى مذهب سياسي منذ اندلاع الثورة الفرنسية. وأصبح مفهوم الحرية في المجال السياسي هو العمل على منع استبداد الدولة الأفراد. وقد تترتب على ذلك جملة نتائج يمكن إجمالها. بأن الفرد هو غاية الجماعة أي أن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم هي الغاية من الدول وسلطاتها لأن حقوق الفرد سابقة على وجود الدولة. وأن سلطان الدولة ليس مطلقة الحرية في إصدار التشريعات التي تتراءى لها. وأخيراً أن حقوق المواطن السياسية التي تؤهله للاشتراك في إعمال السيادة تثبت له لمجرد كونه فرداً لا لأنه ينتمي إلى طبقة أو جماعة.

٣. **تطور وظائف الدولة في المفهوم الاشتراكي** : إذا أقر المذهب الفردي بأن الفرد هو الغاية من وجود الدولة الأمر الذي أدى إلى إعلانه وإطلاق نشاطه وتحديد

وظيفة الدولة وتقييدها بحيث تقتصر وظائفها على مباشرة أمور الأمن الدولة وتقييدها بحيث تقتصر وظائفها على مباشرة أمور الأمن الداخلي والخارجي والقضاء. فإن المذهب الاشتراكي قد قام على خلاف ذلك بل على نقيض المذهب الفردي. فإذا كان الفرد هو الهدف والغاية في المذهب الفردي. فإن الجماعة هي غاية المذهب الاشتراكي وإذا كانت الدولة في المذهب الفردي تعمل على إعلاء شأن الفرد وحماية حقوقه وحرياته ، وإطلاق نشاطه وقدراته ليحقق مصلحته الخاصة على أن تبقى الدولة في حدود وظيفتها كحارسة. فإنها تضطلع بأعباء شاملة وكبيرة في المذهب الاشتراكي. وعليه يرى الاشتراكيون أن الدولة وجدت ساساً لخدمة المجتمع بأكمله وأن رفاهية الجماعة ولهذا فالدولة يجب أن تعمل على تنمية رفاهية المجتمع كله و الحيلولة دون تحكم بعض الأشخاص في علاقات النتاج وتنمية رفاهيتهم الخاصة على حساب رفاهية المجموع ولن يتحقق ذلك إلا إذا تولت الدولة القيام بكل الوظائف والخدمات أو أشرفت عليها إشرافاً مباشراً وذلك بقصد إتاحة الفرصة أمام الجميع للتمتع بها. فالأساس في الفكر الاشتراكي هو رفاهية المجتمع وليس رفاهية الفرد على حساب المجموع وهناك من الاشتراكيين من يقول بأن على الدولة أن تسيطر سيطرة تامة على كل مصادر وعلاقات وأعمال الإنتاج وتتولى بالتالي تأدية جميع وظائف الخدمات دون أي مشاركة من القطاع الخاص حيث أن الأفراد سيعملون جميعاً في قطاع الدولة العام. وعلى العكس هناك من الاشتراكيين من يذهب بالقول بأنه ليس هناك ما يمنع من السماح للأفراد

بالقيام ببعض الإعمال الخدمات تحت إشراف الدولة وتوجيهها.

مبررات المذهب الاشتراكي : يدفع أنصار المذهب الاشتراكي بعدد من الحجج والأسانيد لتبرير أفكارهم وطروحاتهم وأهدافهم وهي تذهب في اتجاهات عدة منها :

١. المذهب الاشتراكي يهدف إلى تحقيق العدالة إذ أن تملك الدولة وسائل الإنتاج يؤدي إلى القضاء على الرأسمالية ويمنع بالتالي من استغلال الإنسان للإنسان فإننا نعمل بالتالي على تحقيق العدالة بين الأفراد وذلك بالقضاء على التفاوت الطبقي. وسوف تتحقق عدالة في التوزيع على أساس مبدأ (لكل طبقاً حاجته) أو على أساس مبدأ (لكل بقدر عمله) كما تتكفل الاشتراكية بالقضاء على نظام المنافسة بين الأفراد وعلى الاشتراكية بالقضاء على نظام المنافسة بين الأفراد و على الأزمات الاقتصادية التي تظهر في ظل نظام الرأسمالية.

٢. المذهب الاشتراكي يعطي مصلحة المجموع على صالح الفرد وبذا يتجه العمل الاجتماعي نحو الصالح العام لا نحو الصالح الخاص كما هو الحال في ظل النظام الرأسمالي.

٣. حقق تدخل الدولة نجاحاً باهراً في المجالات التي كانت مقصورة على النشاط الفردي في ظل النظام الرأسمالي والتي لا يقدر النشاط الفردي على تحقيقه بإمكانياته المحدودة.

ولهذا فإن المذهب الاشتراكي قد أصبح ضرورة في الوقت الحاضر لتتولى الدولة

مهمة التحقيق والازدهار في المجتمع المعاصر.

أنواع الاشتراكيات

لعل تنوع وتعدد أنماط الاشتراكية تعود جذورها التاريخية إلى المفكر الصيني (كونفيشيوس) الذي نادى بتوزيع الثروة في القرن الخامس قبل الميلاد وعندما دعا أفلاطون إلى مدينته الفاضلة في مؤلفاته المشهورة (الجمهورية والسياسة والقوانين) إلى يوتوبيا Utopia توماس مور في القرن السادس عشر ومدينة الشمس الكامبانلا الإيطالي في القرن السابع عشر ، ممن يطلق عليهم إلا أن الاشتراكيون الخياليون. بيد الأصول الفكرية الحقيقية للمذهب الاشتراكي لم تتبلور بصورة دقيقة وواضحة إلا في القرن التاسع عشر على يد الرواد الأوائل للاشتراكية وبظهور المذهب الماركسي الذي يسمى الاشتراكية العلمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتبع ذلك بروز نظم وتطبيقات اشتراكية متنوعة في القرن العشرين تراوحت بين الماركسية والوطنية والقومية.

الاشتراكية الخيالية

هي تلك الاشتراكية أو المذهب الذي دعا إليه بعض المفكرين من أمثال سان سيمون وبابيف ونوربه في فرنسا وربرت اوين وجون جراي ووليام تومسون في إنكلترا والفيلسوف الألماني فختة ، وقد أشار هؤلاء المفكرون إلى المساوئ التي تكمن وراء الرأسمالية ووجود التناقض الحاد بين أقلية تمتعت بالثراء والسلطان

وأغلبية معرضة للاستغلال والانحدار نحو هاوية الفقر ولهذا دعا المفكرون إلى وجوب قيام نظام اجتماعي جديد على أسس يقرها العقل والعدالة وقادر على توفير السعادة لكل طبقات المجتمع على السواء وقد سميت هذه الاشتراكية (الاشتراكية الخيالية) يقصد بها كل تلك الاشتراكيات التي سبقت الماركسية باعتبارها قائمة على دعوات لم تخرج عن مبادئ (الإصلاح الاجتماعي) دون الاستناد إلى نظرية علمية .. ومنهم :

فرانسوا بابيف :

كان أول الدعاة إلى الاشتراكية الإصلاحية حيث حاول القيام بانقلاب على حكومة الإدارة التي تألفت بعد عدة سنوات من قيام الثورة الفرنسية فكانت النتيجة إن تم القبض عليه وإعدامه عام١٧٩٧ ويمكن إن تلخيص أفكاره التي أعلنها في بيان الأكفاء Le manifeste des egaux في عدم كفاية المساواة القانونية التي أعلنتها الثورة الفرنسية ووجوب مصادرة الممتلكات الخاصة وإلغاء الحق في الميراث لتصبح الملكية شائعة على إن يلتزم الجميع بالعمل.

سان سيمون :

تدور أفكاره الاشتراكية حول مهاجمة المذهب الفردي وإظهار مساوئه وخاصة استغلال الطبقة العاملة من جانب أصحاب رؤوس الأموال والزم الدولة التي يحتلها رجال الصناعة والبنوك والعلماء في المجتمع الجديد الذي يريد إنشائه. فقد اهتم سان سيمون اهتماماً خاصاً بالجانب الروحي وبسط أفكاره في هذا الشأن في

كتاب (المسيحية الجديدة).

روبرت أوين :

فقد تميز عن بقية الاشتراكيين بوضع أفكار موضع التطبيق في مصانعه الخاصة في مدينة كلاسكو ، عن طريق تحديد ساعات العمل وبناء المساكن للعمال وتوفير الرعاية الصحية لهم وقد انتقل إلى الولايات المتحد الأمريكية حيث أقام القرية الاشتراكية التي يطمح إليها في ولاية إنديانا. على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولكن مشروعه انتهى بالفشل في نهاية الأمر.

الاشتراكية المسيحية

ظهرت الاشتراكي المسيحية في أوربا كرد فعل لكل ما أنتجته الثورة الصناعية من تراكم لرأس المال وزيادة في الثروة و التقدم في الصناعة وقد أسهمت تلك النتائج بظهور النظام الرأسمالي ، وعليه وجد بعض الكتاب المسيحيين لاستحالة التوفيق بين النظام الرأسمالي الجديد وتعاليم الديانة المسيحية إلى تقديس المعنويات. ومن أهداف الاشتراكية المسيحية تشجيع نظام النتاج التعاوني ، وتحسين حالة العمال وذلك بتجديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل. وإقرار التعليم المجاني. وبضوء ذلك ظهرت العديد من الأحزاب في كل من فرنسا ، بلجيكا وايطاليا وألمانيا تدعوا للتفكير المسيحي في علاجها للمشكلات وفي رسم برامجها : أي أن تكون سياسة هذه الأحزاب على أساس روح دينية إنسانية تقوم على العطف

على الفقراء ورفع مستوى العمال والعمل على كسب القوت بعرق الجبين ونشر السلام على الأرض.

الاشتراكية الفابية

ظهرت هذه الاشتراكية في إنكلترا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر واسمها يرتبط بجمعية (الفابيان الإنكليزية). وأن مؤسس هذه الاشتراكية هم من كبار أدباء وساسة وفلاسفة إنكلترا من امثال (برناردشو ، وويلز و ماكدونال ولاسكي وكول) ومضمون فكرهم الاشتراكي يقوم على ضرورة تدخل الدولة بنقل ملكية أدوات الإنتاج إلى المجتمع كله بمختلف طبقاته ونقل ملكية المنافع العامة إلى المجالس المحلية وتحسين حالة الطبقة العاملة من حيث تقليل ساعات العمل وزيادة الأجور وإيجاد ظروف للعمل وتامين العمال في مستقبلهم وحياتهم وكذلك زيادة الضرائب على الإيرادات والأموال العينية. وتؤمن الفابية بضرورة التدرج وترفض مبدأ كارل ماركس في فائض القيمة وصراع الطبقات وهي تختلف عن الاشتراكية الماركسية التي لا تؤمن بنقل ملكية أدوات الإنتاج إلى العمال إلى المجتمع كله على اختلاف طبقاته كما اشرنا سابقاً ، وفي رأيهم بأن الاشتراكية قادمة ولا ريب إلى إنكلترا مع مرور الزمن.

الاشتراكية السنديكالية

إن الاشتراكية من حيث هي نظرية ذات فلسفة اجتماعية وسياسية تعود في أصلها إلى فرنسا. وكانت قد نمت في قرن مليء بالظروف الثورية و الأوهام السياسية وفقدان الثقة برجل السياسة. ونقابات العمال كانت صغيرة ضعيفة يربطها بتنظيمها خيوط واهية. فلم كن بوسعها تحقيق أي تحسن في الأحوال الاقتصادية بتنظيمها الضعيف فاضطرت إلى أن ترى ضرورة استخدام الطرق الثورية وتمتاز السنديكالية في أنها جمعت بين المبادئ الاقتصادية والاشتراكية والنظرة الفوضوية التي لم تثق بالدولة أنها آلة بيد الرأسماليين وكذلك بالطرق المباشرة النقابية ذات الطابع غير السياسي. وهي تسند إلى فلسفة عملية فهي تعتقد أن التنظيم والسيطرة الفعلية المنطقية يمنعان التقدم وبناءاً على ذلك طالبت بتشجيع الفعاليات غير المقيدة. ويعتقد السنديكاليون أن الدولة نشأت لتحمي المصالح الاقتصادية للجماعات المتنفذة المتسلطة وإنها تشجع قيام الامتيازات والتمييز بين الطبقات. وهي تستخدم قواتها المسلحة لإخماد الاضرابات وهي تتحرج في أن تدخل في الحرب لحماية المصالح الاقتصادية للرأسماليين. ومن حيث وظائفها الداخلية تعمل على لدوام الظلم و الخيف وتسمح باستغلال العمال. فهم يعتقدون أن مصدر السلطة السياسية هو القوة الاقتصادية وأن السيادة الشعبية يستحيل تحقيقها ما لم يسيطر العمال على وسائل الإنتاج فهم لذا يقاومون جميع أشكال الحكومات السياسية و يرغبون في تشكيل منظمة غير قسرية تقوم على جهاز إنتاجي

في مجتمع اقتصادي وبسبب اعتقادهم أن سيطرة القانون تقضي على الإبداع الفردي يرفضون المشاركة الفعالة في السياسة مفضلين بذلك العمل الاقتصادي على العمل السياسي.

الاشتراكية الماركسية

تتميز الاشتراكية الماركسية في المقام الأول بأنها مذهب شمولي أو كلي إذ يطلق العنان لسلطة الدولة لتتدخل في تنظيم جميع الجوانب للمجتمع وفي نظام يعلو فيه المجتمع فوق الفرد كما تبشر بأن استغلال الإنسان للإنسان سيصبح مستحيلاً في المجتمع الاشتراكي الجديد وستحقق المساواة الحقيقية بين أفراده بواسطة الملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيصبح الإنسان حراً لأنه يضطر للعمل لدى الرأسماليين المستغلين. على عكس المجتمع الرأسمالي الذي يسمو فيه الفرد ويتمتع بحقوق وحريات مقدسة لا يجوز المساس بها وبمساواة شكلية غير حقيقية يجوز المساس بها. ويوصف المذهب الماركسي بأنه مذهب علمي. ويطلق على الاشتراكية التي نادى بها الاشتراكية العلمية والجانب السياسي لهذه الاشتراكية يقوم على ثلاثة أعمدة هي :

١. التفسير المادي أو الاقتصاد للتاريخ.

٢. نظرية صراع الطبقات.

٣. نظرية فائض القيمة.

ومن هذا يظهر بأن التفكير الماركسي فكر مادي إذ يفسر التاريخ تفسيراً مادياً

Materiqlisme وليس فكرياً ويخلص إلى أن أحداث التاريخ وقيام النظم السياسية و الاجتماعية وظهور الأديان ووقوع الثورات لا ترجع إلى أسباب فكرية و إنما إلى عوامل اقتصادية مادية بحتة. واقتصادياً قام الفكر الماركسي على تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي وإبراز مساوئه و أوضح الخلل الذي سيتسبب بناءه الاقتصادي في جوانب الإنتاج و التوزيع وتراكم رؤوس الأموال وتركزها والذي سيؤدي في النهاية إلى انهياره وزواله. ولقد لخصها ماركس تاريخ المجتمعات منذ بدايتها إلى الآن بأنه تاريخ الصراع بين الطبقات وأن هذا الصراع في المجتمع الرأسمالي سيكون بين الطبقة البورجوازية والطبقة البروليتارية التي ستنتصر في النهاية.

ويراد بنظرية فائض القيمة على أن قيمة كل سلعة تعتمد على مقدار العمل النافع اجتماعياً والمجسم في تلك السلع ، ولهذا فن العمل هو المصدر الوحيد المشروع لكل قيمة. وأن الرأسماليين منذ الثورة الصناعية هم المسيطرون عملاً على جميع وسائل الإنتاج. فهم يخلقون ويسيطرون على الظروف التنافسية للعمل ولا يدفعون إلى العامل كل ما يستحقه جزاء القيمة التي خلقت بواسطة عمله فالعامل ينتج قيمة أكثر مما يكافأ عليها بواسطة الرأسمالي الذي يمتلك الفائض كربح له.

وفي الختام تذهب الاشتراكية الماركسية بالادعاء بأن كل نظام لا بد أن يصل إلى نقيضه وذلك بحكم ضرورة نموه طبقاً للمادية الجدلية ، ومن خلال تطوره يتيح قيام الثورة الصناعية اقتصادية جديدة ، وفي القيام هذه القوة الجديدة قضاء على

الرأسمالية وصولاً إلى نقيض هذا النظام وهو المجتمع الذي تكون فيه ملكية أدوات الإنتاج للجماعة.

الفصل الخامس
أشكال الدولة

من الضروري أن نوضع أولاً الخلط الشائع بين أشكال الحكومات وأشكال الدول ويقصد بشكل الدولة التركيب الداخلي للسلطة السياسية ، ما إذا كانت محكومة لمركز واحد أو لعدة مراكز. أما شكل الحكومة فيقصد به الأسلوب الذي يمارس به الحكام السلطة. ومن الممكن أن تتشابه دولتان من حيث الشكل وتختلف حكوماتها. فهولندا وليبيا دولتان موحدتان ، غير أن حكومة هولندا حكومة ديمقراطية وحكومة ليبيا حكومة فردية ، ويمكن كذلك النظر إلى موضوع شكل الدولة بمنظار سياسي أو من زاوية قانونية ، فمن الناحية السياسية تتعدد أشكال الدول إلى دولة ليبرالية ، واشتراكية وفاشية ، وفردية ، وجماعية ... إلخ ويحدد شكل الدولة من الناحية السياسية أهداف واتجاهات السلطة التي تتجسد في المؤسسات العامة. لاشك أن الأيدلوجية الرسمية للدولة تحدد شكل الدولة. إما إذا نظرنا إلى شكل الدولة ، من الناحية القانونية سنجد بأن الدولة تنقسم بدورها إلى دول بسيطة أو موحدة أو دول مركبة اتحادية. أما إذا اعتمد تقسيمنا للدول على أساس السيادة نجد دولاً كاملة السيادة ودولاً ناقصة السيادة وأخرى معدومة السيادة. وعليه فإن القسم الأول من هذا الفصل سيعتمد أساساً التقسيم الأخير ، أي ستكون السيادة معياراً في دارستنا.

المبحث الأول

أنواع الدول من حيث السيادة

يراد بهذا النوع من الدول هو معرفة مدى سيادة الدولة أراضيها وعلى شؤونها

الداخلية والخارجية. وهل تقر الدول الأخرى باستقلالها هذا أم لا ، علماً بأن ارتباط أو خضوع بعض الدول لبعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية قد يغير من وضع الدولة القانوني والدولي ويحدد طبيعة سيادتها. وعلى هذا نقسم الدول من حيث السيادة إلى ثلاث أنواع :

١ . **الدولة الكاملة السيادة** : أن السمة المميزة للدولة كاملة السيادة هي تلك الحرية المطلقة التي تمتع بها في اختيارها نوع نظام الحكم الذي ترغب فيه ، وحريتها في وضع الدستور وتعديله. وأن الدولة عند تمتعها بكامل سيادتها فإن هذا الأمر يتأتى من اعتراف الدول لها بكامل هيمنتها على أراضيها دون تدخل مباشر أو غير مباشر من دولة أو دول أخرى. إذ ما دامت مثل هذه الدولة تحترم تعهداتها الدولية فإن اختصاصها الدستوري يكون كاملاً ، ولا سلطان لدولة أخرى عليها بل لن تدخل الدول في شؤون الدولة المستقلة مهما كان نظام الحكم فيها و أيا كانت سياستها ، يعتبر عملاً عدائياً من جانب هذه الدولة وهذا هو ما تقضي به قواعد القانون الدولي العام. والكثرة الغالبة من الدول الموجودة الآن تتمتع بصفة السيادة الكاملة والاستقلال التام ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى الفرق بين الواقعية السياسية بهذا الخصوص والطرح القانوني ، فرجال القانون الدولي يؤكدون على السيادة القانونية أي اعتراف الدول أو معظمها بالدولة الجديدة ، وباعترافهم هذا وكأن الدولة الجديدة اكتسبت الوجود القانوني والأهلية الدولية ، ولا يهتمون بالسيادة الفعلية للدولة ، ولا شك أن الفارق كبير بين السيادة القانونية والسيادة

الفعلية ، حيث نجد إن كثيراً من الدول هي دول كاملة السيادة من وجهة نظر القانون الدولي و المجتمع الدولي ، إلا أنها من حيث الواقع ناقصة السيادة أو معدومة أي أنها لا تملك السيادة الفعلية في تسيير الشؤون الداخلية والخارجية بحرية تامة وذلك لتدخل قوى خارجية في شؤونها بحيث تتقيد أو حتى تلغي سيادتها تماماً. وأن هذا النوع من الدول لا تعتبر من الناحية الدولية دولاً ناقصة السيادة بل أن الدول المعترفة بها تعتبرها دولا كاملة السيادة.

٢. **الدول الناقصة السيادة** : والدول ناقصة السيادة أنواع منها التابعة أو المحمية أو دولاً مشمولة بالوصاية ، وأن الجامع لهذا النوع من الدول وبدرجات مختلفة وهو عدم امتلاكه حق التصرف بسيادتها الداخلية والخارجية بسبب ارتباطها بشكل من الأشكال بدولة أخرى. وإنها تخضع لهيئة دولية تقوم بالإشراف عليها هذا بالرغم من أن تلك الدول ذات السيادة الناقصة لها شخصي دولية معترف بها. وفيما يلي لتلك الأنواع :

أ. **الدول التابعة** : La Vasslite يذهب القول بوصف الدولة التابعة إلى تلك الدول التي تتبع دولة أخرى (متبوعة) وبذات على صعيد الدولي ، وتتمخض عن هذه العلاقة ، بأن الدولة المعنية لا تستطيع أن تباشر شؤونها الخارجية والدولية إلا عن طريق الدولة المتبوعة فهي التي تتولى تمثيلها في المحافل الدولية و تقوم نيابة عنها بتصريف شؤونها الخارجية. ويذهب آخرون بوصف الدولة التابعة على أنها (نوع من الأزياء الاستعمارية التي أصبحت في ذمة التاريخ ، وهي رابطة بين دولتين

متبوعة وتابعة كانت تتم في الغالب بموجب نص داخلي مؤثر بزمن محدد وتصبح الدولة التابعة في نهايته كاملة الاستقلال أو تلحق نهائيا بالدولة المتبوعة). وقد شهد العالم العديد من هذه التطبيقات الخاصة بالدولة التابعة والمتبوعة وذلك في نهاية القرن التاسع عشر على أثر النتائج العسكرية وتقسيمات الجغرافية هذا ما نجده فيما يتعلق الأمر بالأقاليم الأوروبية الخاضعة للدولة العثمانية مثل صربيا ورمانيا والجبل الأسود وبلغاريا. حيث راح بعضها ينتقل من نظام الولايات التركية إلى نظام الولايات المستقلة داخل الدولة العثمانية ،فإلى نظام الدولة المستقلة بشؤونها الداخلية مع بقائها مرتبطة بالباب العالي برباط التبعية بمعناه المتقدم وكنظام انتقال إلى استقلال النهائي. وأخيراً من المفيد القول بعدم وجود نموذجاً أو نسقاً واحداً متعارف عليه يحدد طبيعة وشكل ونوعية العلاقة التي تربط بين الدولة التابعة والمتبوعة ، إذ أن تحدد طبيعة تلك العلاقة تحددها جملة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وتؤثر بالوقائع الدولية والحقائق التاريخية.

ب. **الدولة المحمية** : La Protectoral ينتهي أغلب رجال القانون الدولي العام من أن حماية علاقة قانونية تنتج عن معاهدة دولية بين دولة قوية (حامية) ودولة ضعيفة (محمية). ويترتب على هذا الاتفاق التزام الدولة القوية الحامية بالدفاع عن الدولة الضعيفة المحمية نظير إشراف الدولة الأولى على الشؤون الخارجية للدولة الثانية والتدخل في إدارة إقليم تلك الدولة والذين يقرون ذلك يعتقدون (أن الحماية كنظام قانوني عرفت أصلاً كنظام اتفاقي النشأة ، عدا أن سنده

الحق الذي يكمن في القوة المادية وهيأ في بعض الأحيان لنشأته بقرار من جانب الدولة المتسلطة وحدها يجعل من الحماية صورة لظاهرة السيطرة ما في ذلك من شك) وأن هذا الوضع سيئول دون شك لصالح الدولة الحامية وإجحاف واضح بحق الدولة المحمية ، كون الأخيرة تفقد اختصاصها الخارجي فلا تحاول بنفسها تلك الاختصاصات بل تزاولها نيابة عنها الدولة الحامية. وهناك اختلاف يمكن تلمسه بين نظام الحماية ونظام التبعية من الناحية القانونية إذا كان نظام التبعية يقوم أساساً على منفرد من الدولة المتبوعة واستناداً على معاهدة دولية ، بينما يقوم نظام الحماية على معاهدة دولية تبرم بين الدولة الحامية والمحمية استناداً على عمل إرادي منفرد صادر من دولة معينة كنظام الحماية الذي فرضته بريطانيا على مصر من سنة (١٩١٤الى ١٩٢٢). وهناك العديد من الأمثلة الأخرى عن هذا النظام ومنها الحماية الفرنسية على الهند الصينية وعلى أثر زوال هذه الحماية ظهرت على المسرح الدولي دولاً مستقلة كدولة كمبوديا ولاوس وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية. وكذلك الحماية التي فرضتها فرنسا على تونس والمغرب والتي انتهت في نهاية عام ١٩٥٦.

هناك اختلاف وتباين كبير بخصوص المعاهدة التي تنظم تلك الحماية حيث أن القانون الدولي لم يحدد على وجه الدقة القواعد التي تنظم العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية لهذا الضرورة تقتضي العودة إلى كل معاهدة على حدة لمعرفة طبيعة تلك العلاقة. وقد أشار القضاء الدولي إلى حقيقة ذلك الاختلاف بتاريخ (٧ شباط

١٩٢٣) بشأن النزاع الفرنسي البريطاني المتعلق بمراسيم الجنسية في تونس ومراكش و الذي جاء فيه (أن لكل حماية دولة أوضاعاً قانونية خاصة بها. ومهما قيل في هذا الشأن فإن جوهر الأمر يكمن إلى عامل رئيسي وهو قوة دولة الحامية).

ج. **الدولة المشمولة بنظام الإشراف الدولي** : أن أول ما عرف العالم عن نظام الإشراف الدولي لبعض الدول كان في ظل (عصبة الأمم المتحدة) وقد عرف (بنظام الانتداب) هذا ما تشير إليه المادة الثانية والعشرون من ميثاق العصبة ، والتي تشير بالقول بوضع عدة أقاليم تحت انتداب الدول التي خرجت ظافرة من الحرب العالمية الأولى. وتغير نظام الإشراف تحت هيئة الأمم المتحدة فسمي (بنظام الوصاية). وقد أجمع أغلب الكتاب من رجال القانون والسياسة من أن الإقرار بهذا النظام هو بمثابة إصباغ الصفة الشرعية والقانونية على ظاهرة السيطرة ، وكانت الحجة التي دفعوا بها لإطلاق هذا النظام من أن تلك الأقاليم المشمولة بالوصاية هي أقاليم غير مؤهلة لمباشرة شؤونها بنفسها. إذن الوصاية الدولية هي ضرب من ضروب السيطرة المقنعة ابتدعته الدول المنتظرة بعد الحرب العالمية الأولى لتوزيع بينها الولايات التركية والمستعمرات الألمانية. فقد قسمت المادة (٢٢) من ميثاق العصبة الدول المشمولة بالانتداب إلى (A) وهي تلك الجماعات والدول التي تملك درجة من التطور بحيث يمكن منحها اعترافاً مؤقتاً كأمم مستقلة وقد وضعوا شرطاً للأخذ بهذا الأمر وهو أن تسترشد هذه الدول في إدارة شؤونها بنصائح ومساعدة الدول المنتدبة كي تتمكن من الحصول على استقلالها. ومن الدول التي

شملت بهذا النظام (العراق وشرق الأردن وفلسطين) تحت الانتداب البريطاني و(سوريا ولبنان) تحت الانتداب الفرنسي . أما مجموعة (B) فهي الشعوب الأكثر تخلفاً من المجموعة الأولى فقد أخضعت إدارتها إلى الدول المنتدبة بصورة مباشرة ومنها (الكاميرون وتوغو لفرنسا وبريطانيا ورواندا وبور ندي لبلجيكية). أما مجموعة (C) إذ بسبب لقلة سكانها وصغر مساحتها وبعدها عن مراكز المدن الكبرى أو لمجاورتها لدول متقدمة ، فقد تقرر إخضاعها إلى قوانين الدولة المنتدبة باعتبارها جزءاً من أراضيها. وأقاليم (جنوب غربي إفريقيا) تحت اتحاد جنوب إفريقيا (وساموا) تحت نيوزيلندا و(غينيا الجديدة) تحت استراليا. غير أن نظام الوصاية الذي أقره الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لم يكن شاملاً لجميع الأقاليم بل قد أوجد نظاماً جديداً خاصاً بتلك الأقاليم التي كانت تحت سيطرتهم وسمي ذلك بنظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بينما خلقوا نظام الوصايا على الأقاليم المنزوعة من يد المهزومين. وقد أفرد ميثاق الأمم المتحدة الفصل الحادي عشر منه للحديث عن نظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد نصت المادة (٧٣) من ميثاق الأمم المتحدة من أن الأعضاء ، يعترفون بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول ، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية ورفاهية هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نظام السلطة والأمن الدولي.

المبحث الثاني

أنواع الدول من حيث الشكل الدستوري

يعتمد هذا التقسيم على الشكل الدستوري أو التكوين الدستوري للدولة ، فتنقسم الدول وفقاً لذلك المعيار ببسيطة أو موحدة Etats Simples ou unitoires أو دول مركبة Etats cornposes ويعتمد هذا التقسيم على التركيب الداخلي للسلطة فإذا كانت القوة الدافعة سياسياً وحكومياً مركزة في يد شخص قانوني واحد كانت الدولة بسيطة أو موحدة. أما إذا تعددت المراكز الداخلية في الدولة فإن الدولة تكون مركبة. والدولة المركبة تتكون من عدة دول تربط بينها علاقات تختلف في قوتها ولذا فإن الدول المركبة تنقسم بدورها إلى دولاً اتحادية ، الاتحاد الشخصي أو الكون فدرالي أو الاتحاد الفيدرالي.

١ . الدولي البسيطة والموحدة : Etats Simples ou unitaires

الدولة الموحدة هي التي تظهر كوحدة واحدة من الناحية الخارجية والناحية الداخلية. فهي تتفرد بهيئة واحدة تدير شؤونها الخارجية وبتمييل خارجي واحد. كما أنها تتميز من الناحية الداخلية بوحدة في نظام الحكم السياسي. أي أن الدولة الموحدة هي تلك إليه التي تكون السلطة فيها واحدة في أساسها وواحدة في تركيب وواحدة في ممارستها. وتفرض كامل سلطتها وسيادتها على مناطق الدولة ورعاياها دون أي شريك أو منازع.

الفصل السادس
مفاهيم سياسية

مفاهيم سياسية

سنتطرق في هذا المبحث إلى جملة من المفاهيم السياسية شائعة التداول في أوساط اجتماعية مختلفة أكاديمية وفكرية وثقافية وحتى صحفية وسنلجأ إلى الإيجاز والإيضاح مشيرين إلى جملة مصادر لمن يريد مزيداً من المعرفة والإطلاع.

١. **الأوتوقراطية** : وتشير في اللغة اللاتينية إلى السلطة الذاتية وبالمعنى السياسي إلى الحكم الفردي الذي لا تقيد سلطة الحاكم فيه أية سلطة أخرى وقد يكون الحكم الأوتوقراطية وراثياً فيسمى (ملكياً أو قيصرياً – أو إمبراطورية) وقد يكون غير وراثي فيسمى (ديكتاتورياً). وأصل كلمة (اوتوقراطية) يعود إلى اللغة اليونانية ويراد بها (السلطة الذاتية) والمقصود بها سياسياً ودستورياً نظام الحكم الذي يمارس فيه الفرد أو أفراد لهم رئيس يمكن تشخيصه على نحو واضح بالسلطة السياسية بدون قيود قانونية أو عرفية فعالة ، وبدون مسؤولية أمام الناخبين أو أية هيئة سياسية أخرى ، وبذلك تكون السلطة مطلقة أو غير محددة وقد تطلق تسمية (اوتوقراطية) على الجماعة أو الدولة ، التي تحكمها الأوتوقراطية وبصورة عامة تقترب الأوتوقراطية من (الحكم المطلق) الذي يتولى في ظله الحاكم سلطة مطلقة أو كلية بدون أن يوجد أي قيد خارجي عليها كالأعراف والسوابق والمراجعات القضائية والدستورية وقد وجدت الأوتوقراطية أبان القرون الوسطى في عدد من الدول الغربية والشرقية. وكانت روسيا القيصرية والدولة العثمانية من أبرزها وجدت في قرون متأخرة ومثالها اوتوقراطية هيلا سالاسي. في إثيوبيا في هذا القرن.

٢. **الارستقراطية** : الارستقراطية بالمعنى المجازي هي الطغمة ذات الامتيازات من طبقة معينة أو فئة اجتماعية تتمتع بامتيازات أو حقوق خاصة وهي تعني جماعة أو حكومة الأفضل والأصلح ورجال الفئة يعتبرون الخلاصة والقادة ، وقد يكونون رجال دين أو حرب وسيف ، أو عقل وحكمة. أو مال أو ثراء ، أو بلاط وأرض وإقطاع وهم يتسلطون على البلاد بحكم قبضتها على زمام الأمور بوسيلة أو بأخرى.

والارستقراطية هي مرتبة معينة في السلم الاجتماعي في العشيرة ، ذات ملكية ظهرت أول الأمر عند تفسخ نظام المشايخ البدائية. و كان أساسها رؤساء العشيرة والقادة العسكريين ورجال الدين. وفي مجتمع الرق كانت الارستقراطية تعني : أغنى العوائل التي تملك العبيد والأرض وفي المجتمع الإقطاعي هم أشهر الإقطاعيين المقربين إلى القصر ، والذين يمثلون أرقى المناصب الحكومية وقد أبعدت الارستقراطية عن السلطة السياسية والصدارة الاجتماعية والمكانة الثقافية على أثر الثورات البرجوازية المتعاقبة في العديد من أقطار أوربا مما دفعها مرغمة إلى إجراء صفقات وعقد اتفاقيات مساومة مع القوى البرجوازية المساعدة. وان أكثر العوائل الارستقراطية التي عرفتها أوربا إما أنها اختفت في المجتمع الرأسمالي ، أو كيفت نفسها وفق ظروف النظام الجديد ، و نظمت استثماراتها على الطريقة الرأسمالية هذا ما حدث مثلاً لجماعة اليونكر الارستقراطي في ألمانيا واللوردات في إنكلترا وهناك من يتحدث عن (أرستقراطية العمل) : وهي الفئة الأكثر مهارة على

صعيد الإنتاج والإعمال التي تؤديها والتي تتقاضى أجوراً أعلى من جمهرة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الأخرى.

وهذا يدفعها إلى الانعزال والابتعاد عن الطبقة التي تنتمي إليها. بحيث تكون أقرب اجتماعياً إلى الطبقة البرجوازية ، وهناك من أدباء الفكر الاشتراكي وفلاسفة من تناول بالنقد هذه الفئة على أساس انعزالها وابتعادها عن الشغيلة وهي أداة للنفوذ السياسي والايدولوجي والبرجوازي بين صفوف الطبقة العاملة.

وهي تعيق بعملها هذا تطور الحركة الثورية في البلدان الرأسمالية وتشكل قاعدة للاشتراكية اليمينية ويذهبون في تحديد تاريخ ظهور (أرستقراطية العمال) في إنكلترا منذ أواسط القرن التسع عشر حيث أصبحت البرجوازية الإنكليزية ذات وضع احتكاري وفي السوق العالمي وحصلت على مداخيل ضخمة من المستعمرات وبحلول مرحلة الإمبريالية الغربية كفئة اجتماعية خاصة. حيث تقوم الطبقة البرجوازية بتوحيد مواقع هذه الفئة الاجتماعية كون هذا الأمر يهمها جداً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

٣. **الأيدلوجية** : وهي كلمة معربة أمريكية من idea فكرة و Loge إلى علم فهي تعني علم الأفكار ويراد بها ذلك العلم الذي يدرس الأفكار من حيث نشأتها و أشكالها وقوانينها وعلاقتها بالأمور والألفاظ الدالة عليها.

وكثيرة هي الأيدلوجيات الشائعة في المجتمعات العصرية ، وهي ذات طبيعة مختلفة كان تكون سياسية أو اقتصادية أو دينية ومع ذلك فإنها جميعاً تترك آثاراً

عميقة على تفكير الأفراد.

ويمكن للأيدلوجيات أن تتوجه إلى جماعة اجتماعية معينة أو طبقة أو على نطاق أوسع إلى أمة ومن هذه الناحية نجد الأيدلوجية تطرح نفسها على مستوى الجماهير وربما تم تبنيها من قبل حزب ما أو حركة سياسية معينة ومن ثم تعتبر مكتملة في نمط تفكير الأفراد واتجاهاتهم والمواقف التي يتخذونها كما هو الحال بالنسبة إلى الأحزاب والحركات الأيدلوجية قديماً وحديثاً أو تطرح الأيدلوجية على صعيد رسمي بعبارة أخرى أن يتمسك نظام سياسي معين ويعتبرها دليل عمل في نشاطاته عند تسييره الدولة والمجتمع ومن ثم فإنه يطبق سيطرته الأيدلوجية على وسائل الإعلام والاتصال بالجماهير وعلى المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ومراحلها. أن الأيدلوجية في جوهرها هي منظومة من بعض الأفكار التي تحدد مفهوما شاملاً عن العالم والحياة وهي تتكون من عناصر مجردة ومن عناصر أساسية مرتبة بصورة منتظمة وبعبارة أخرى أن الأيدلوجية هي منظومة متماسكة من الأفكار والمعتقدات التي تفسير موقف الإنسان من المجتمع وتدفع إلى تبني نمط السلوك الذي يعكس هذه الأفكار والمعتقدات والتي تكون منسجمة معها وكذلك تحكمه في الآراء والاتجاهات والمواقف وقد أوجزت الموسوعة البريطانية الخصائص التي تتميز بها الأيدلوجية وهي :

١. أنها تشمل على نظرية مفسرة للتجربة الإنسانية والعالم الخارجي.

٢. أنها تضع برنامجاً بعبارات عامة ومجردة للتنظيم الاجتماعي والسياسي.

٣. أنها تعرف أن تحقيق البرنامج المذكور يؤدي إلى صراع.

٤. **الليبرالية** : كلمة مشتقة من Liberty الحرية وتترجم أحياناً إلى التحررية وقد ظهرت وشاع استعمالها مع نشأة الرأسمالية للتعبير عن حرية الأفراد وقد تحولت إلى مبدأ وسط بين المحافظة التي تسعى إلى الإبقاء على الأوضاع (والراديكالية) أو الجذرية التي تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية. والليبرالية تيار سياسي بورجوازي ظهرت عصر صعود البرجوازية الصناعية وعملها من أجل السلطة ضد الأرستقراطية والإقطاعية ولقد كان الليبراليون يطمحون إلى تحديد سلطات الملك عن طريق البرلمان وتوسيع الحقوق الانتخابية إلى حد ما وإطلاق الحريات السياسية في حدود معينة. وقد عرف بعض الكتاب الليبرالية Liberalism بأنها (مذهب الحرية) أي أنها مجموعة من المعتقدات قامت على افتراض أن الفرد لا بد أن يتمتع بقدر ما يمكن من الحرية داخل أي مجتمع سياسي على أساس أن الفرد هو الركيزة الأساسية في الحياة الاجتماعية. و قد تطور المذهب اليبرالي خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر كرد فعل فلسفي على أشكال الحكم التعسفية التي كانت قائمة في دول الغرب في تلك الفترة وقد ارتبطت اليبرالية بحركات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وخاصة حركات التحرر الاجتماعي وتكون في إنكلترا (الحزب الحر) وحاول أن يضع الأفكار الليبرالية موضع التنفيذ بواسطة الزعماء مثل (جلاد ستون و لويد جورج) وقد وجدت الليبرالية مناخاً أكثر ملائمة لها في الولايات المتحدة الإمريكية وعند أغلب

الأحزاب هناك ، أما في ألمانيا وفرنسا فقد كان هناك نزعة من أجل قيام أحزاب سياسية ليبرالية ولكنها أقل من غيرها في بلدان الغرب. وأن المبادئ التالية قد لاقت قبول لدى الليبراليين أنفسهم على أساس أن حرية الفرد تقوم على أساسها وهذه المبادئ هي :

حكم القانون على أسس وقواعد رشيدة والحد من سلطة الدولة إلا في أضيق الحدود والتي تحمي وتحافظ على النظام المدني وسلامة الدول إلى جانب المحافظة على الظروف الاجتماعية الضرورية لحماية المجتمع الحر. هذا فضلاً عن الاختيار الحر لنوع الحكم من خلال انتخابات عامة وحرة وقيام اقتصاد على أساس من حرية التبادل وحرية السوق. ومن ثم حفظ وحماية الحقوق المدنية بما تشتمل عليه من نظام اجتماعي تعددي يستند إلى جماعات تعمل وتتفاعل في حرية تامة.

٥. **البيروقراطية** : اشتقت كلمة بيروقراطية من الكمة الفرنسية Bureau ومعناها المكتب واصلها اللاتيني Burus ومعناها اللون المعتم الذي يناسبه المهابة والجاه. فقد تحولت بيرو ، فأصبحت تعني منضدة الكتاب أو المكتب ذاته ، أو غرفة المكتب. وكلمة قراطية Cratio كلمة يونانية تعني (الحكم) والبيروقراطية تعني حكم المكاتب ، وأول من استعمل تعبير البيروقراطية الوزير الفرنسي (فانسان دي كوراني) في عام ١٧٤٥ ثم أصبح في اللغة الاقتصادية والاجتماعية يستخدم للتعبير عن حكم وتحكم المكاتب والموظفين في الحياة الاجتماعية. ودخل التعبير اللغة الاشتراكية ليعبر عن معنى فيه الكثير من العداء والازدراء على أساس أن

البيروقراطية أو سيطرة المكاتب تعوق وتعرقل التحول الاشتراكي كما تهدد هذا التحول بعد حدوثه. ويشير المصطلح في الاستخدام العام إلى حكم جماعة الموظفين القائم على أساس رسمي يستحدثونه من مواقعهم المكتبية ويستخدم المصطلح في العلوم الاجتماعية بمعنى أكثر تحديداً فهو يشير إلى نمط معين من السلوك الإداري يرتبط بأنماط معينة من التنظيم الاجتماعي ويحدد الرجوع إلى شهرتهم وفقاً للمعيار الموضوعي (أي المواقع) وفي العادة يرتبط بواقع الأداة السياسية بالانتقاء للشكل أو الانتماء للشكل الديني والصناعي أو التعليمي أو غير ذلك من فئات التنظيم الإداري في المجتمع. ويذهب الاشتراكيون في تعريف البيروقراطية إلى أنها طريقة في الحكم والعمل تلازم الدولة الاستغلالية ، تميز بتغليب المكتبية والروتين ، والاهتمام بالجانب الشكلي من الأمور وفقدان الاهتمام بما هو جوهري في العمل والانعزال عن الشعب وإهمال حاجاته. وتعبير (البيروقراطية) حديثاً ينطوي على معنيين الأول يستعمل في الحياة اليومية ويشير إلى البطء وعدم الفعالية في عمل المنظمات وعلى الأخص في دوائر الدولة كما يشير أيضاً إلى التعقيد وللإنسانية وعدم التكيف مع الحاجات الأمر الذي يؤدي إلى احباطات خطيرة لدى العاملين فيها. وكذلك هم بتماس مباشر بها أو يخضعون إليها. أما المعنى العلمي للبيروقراطية فيشير إلى نمط معين من التنظيمات الشكلية ، أي دوائر الدولة والمؤسسات التابعة لها المكونة من موظفين يعينون بناء على قواعد معينة تبين الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم وقواعد سير العمل التي يجب إن يلتزموا بها كما تبين أيضاً ضوابط العمل وإجراءاته

والتدرجية في المسؤولية ثم ارتباط كل ذلك بالسلطة المركزية. والبيروقراطية لا تقتصر على التنظيمات الإدارية والسياسية فقط إذ تشمل أيضاً الشركات الصناعية بحكم تقنيات التنظيم الحديث وعليه فإن تعبير البيروقراطية يشير إلى نمط معين في البنية التنظيمية في المجتمعات الحديثة المطبقة على كل المنظمات المتميزة بسياق معين من المهام والإجراءات وتكون السلطة فيها لا شخصية بوجود الترابية في المسؤولية وفي العمل.

٦. **الماركسية** : فلسفة اقتصادية وسياسية أنها نظرية متعددة الجوانب معتنقيها العقائد الشاملة التي تتعرض لفلسفة الحياة كلها توضيحاً كاملاً فهي تهتم بكل جوانب الحياة. وهناك من يعتقد أن الماركسية ما هي إلا مذهب اقتصادي وهذا الاعتقاد غير دقيق إذ إن الماركسية تعطي أهمية قصوى للعوامل الاقتصادية أنها نظرية اقتصادية كاملة ترتكز على المادية الجدلية التي تعتبر بمثابة الأساس للنظرية كلها ، ثم تبني على ذلك الأساس بناءاً كاملاً قمته النظام السياسي الذي تسعى لأقامته. والماركسية تقوم على مجموعة أسس وبمجموعة تشكل البناء الفلسفي لهذه النظرية وهذه الأسس هي المادية الجدلية والمادية التاريخية وصراع الطبقات والثورة.

المادية الجدلية : (الديالكتيكك).

المادية الجدلية : هي الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية وأصلها يعود إلى الفيلسوف الألماني (هيكل) فقد أشار إلى أن العالم حقيقة متغيرة وأن هذا التغيير يتم عن طريق صراع الأضداد المتعارضة وأن هذه النظرية تذهب إلى القول : بأن

الفكر نتاج المادة وأن الحياة عبارة عن صراع بين الأضداد وأن هذا الصراع يؤدي إلى التطور.

ومضمون الجدل يقوم على إن الأشياء مترابطة حتى وأن بدأ في ظاهرها الانفصال وأن الأشياء تحمل في ذاتها الشيء ونقيضه متحدين ومتصارعين في نفس الوقت. والأشياء ليست ثابتة ولكنها تتطور وتطورها تدريجياً إلى أن يصل إلى حد معين يحدث فيه تغيير مفاجئ تغيير كيفي وليس تغييراً في الدرجة وما دام كل شيء يتطور وما دام التطور في فترة معينة ينتج شيئاً جديداً مختلفاً كيفياً عن سابقه فإن الجديد نفي القديم ليحل محله إلى أن تؤدي عوامل التطور من جديد إلى أن يصبح جديد نفسه قديماً ثم يأتي جديد آخر ينفيه أي يستبعده ويحل محله. وهذا هو مضمون الجدل ، والجدل عام بالنسبة للمادة هي الأصل فإن النظرية تسمى (المادية الجدلية) وبناءاً على المادية الجدلية يأتي التفسير الماركسي للتاريخ الإنساني وهو التفسير الوثيق الصلة بالمادية الجدلية.

المادية التاريخية : فقد استنبط كارل ماركسي فكرة المادية الجدلية وقد استعملها في تفسير التاريخ الإنساني والحياة الاجتماعية وقد استنتج بأن هناك ترابطاً وتلازماً أكيداً بين ظروف المجتمع المادية والاجتماعية أي أن الواقع المادي هو وراء التغيرات الاجتماعية و الثقافية والسياسية.

ويرى ماركس أن تاريخ المجتمعات كلها حتى يومنا هذا ليس إلا تاريخ الصراع بين الطبقات كما ورد في صدر البيان الشيوعي الذي أصدره مع رفيقه انجلز عام

١٨٤٨ ، أنه صراع بين طبقات مستغلة وأخرى خاضعة للاستغلال ، طبقات آمرة ومأمورة أحرار وعبيد ... وفي كل واحد صراع بين ظالمين ومظلومين صراع دائم لا يتوقف أحياناً يكون مستوراً وأحياناً أخرى يكون مكشوفاً ولكنه ينتهي في كل مرة بتغير للمجتمع كله. وهذا يمثل موضوع الصراع بين الطبقات مكاناً أساسياً في التفسير الماركسي للتاريخ.

صراع الطبقات :

ولم يكتف كارل ماركس بالنظرية الجدلية والمادية التاريخية. فقد حاول تفسير التاريخ البشري على أنه عملية صراع دائم بين أفراد المجتمع دافعه اقتصادي لامتلاك وسائل الإنتاج ، وأن هذا الصراع سيؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متعارضتين أحدهما تستغل الأخرى وأن نتيجة هذا الصراع بين الطبقات هي التي تحدد مسار التاريخ الإنساني عبر العصور ففي المرحلة الأولى لتطور البشرية كانت الملكية مشاعة للجميع. ولم تكن هناك ملكية خاصة ... ولهذا كان المجتمع مجتمعاً لا طبقياً ولكن حين تحولت الحياة المادية في المرحلة البدائية إلى مرحلة الزراعة وامتلاك الأرض ظهرت طبقة المزارعين ، مالكي الأرض في مواجهة طبقة العبيد. وبعد تطور قوى الإنتاج واختراع أدوات الزراعة والصناعة البسيطة بدأت تظهر طبقة الإقطاع وطبقة الفلاحين العاملين في الأرض ومع تقدم قوى الإنتاج وحلول المصانع الكبيرة والتجارة محل الزراعة والحرف المهنية بدأت تظهر الطبقة البرجوازية لتحل محل الإقطاع ليبدأ صراع جديد بين هذه الطبقة والطبقات

الأخرى المرافقة لمجيئها وهي طبقة العمال (البيروليتاريا) وهكذا فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الإنتاج داخل المجتمع.

٧. **المثالية والمادية** : أن المثالية هي نظرية تقول بأن الحقيقة المطلقة Absolute Reality كامنة في عالم يتعدى عالم الظواهر Phenomena وأن الطبيعة الأساسية للحقيقة كامنة في العقل أو الوعي Conscionsess. والمثالية تتداخل مع اليوتوبيا ، إذ كلاهما يعمل مع عالم ذي طبيعة ميتافيزيقية تسوده تصورات وتخيلات بعيدة عن الواقع. بينما تتعامل مع عالم واقعي بعيداً عن الأوهام والخيال وإنها ترسم صورها للمستقبل فإن هذا التصور يستمد من الواقع وغير منفصل عنه. وبهذا المعنى فالمثالية فلسفة تؤمن بأن الفكرة سابقة على المادة موجودة لها ولا شك أن المذاهب والعقائد التي تنتهي إلى خلق العالم وأن خالقه هو الله ولا بد وأن تؤمن بالفلسفة المثالية على النقيض منها المادية وهي فلسفة أخرى تؤمن بأن المادة سابقة على الفكرة و أن المادة أزلية بمعنى أنها غير مخلوقة. وأكثر من تمسك وامن بالفلسفة المادية الماركسيون ، وعلى المادة الجدلية فهذا يعني أنها تتبنى الفلسفة المادية والتي ترى أن المادة السابقة على الفكرة. والماركسية ترى أن للمادة وجود موضوعي مستقل عن ذات المدرك وأن هذا العالم مادي ، وأنه لا يقبل إضافة غريبة ، أي إضافة غير مادية ، والمراد به من ذلك نفي الوجود الإلهي.

"in a world were there is nothing else except matter in motion there is no room for a god "

العالم المادي وفقاً لهذه الفلسفة معرفته ممكنة. والإنسان يعرف عن عالمة أشياء

ولا يعرف أشياء أخرى ولكن الذي لا يعرفه اليوم سيعرفه غداً بفضل التقدم العلمي ، ولا مكان هناك لما يقال له الغيبيات وهناك أشياء نعرفها وأشياء أخرى لا نعرفها ولكننا سنعرفها.

وعلى ذلك وبناء على ما تقدم فإن المادية ترتكز على الأسس التالية :

- المادة أصل الوجود.
- العالم بطبيعته مادي تأسيساً على الحقيقة السابقة.
- العالم المادي ممكن معرفته ، ولا مكان فيه للغيب على أي صورة والتقدم العلمي كفيل بكشف ما لا نعرفه من أسرار حتى الآن.

٨. **الديمقراطية** : ليست الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم. فهي نوع من أنواع الدول كما أنها نظام من نظم المجتمع وأن بعض أصدقاء الديمقراطية يفسرونها بأنها تعني فقط شكلاً من أشكال الحكم ، فلويل J. R. Lowell يقول (أن الديمقراطية هي فقط تجربة في الحكم) ويعرفها ، لنكولن Lincoln بأنها (حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب) ويصفها ، سيلي Seeley بأنها (حكم الذي يملك فيه كل فرد نصيبا ويعرفها ، ديسي بأنها (شكل من أشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من الأمة كلها) وحتى ، لورد بيرس Lord Bryce في كتابه المشهور الديمقراطية الحديثة يعالجها على أنها فقط شكل من أشكال الحكم. ولكن الديمقراطية ليست مجرد شكل من إشكال الحكم. فهي ليست أساساً من أشكال الحكم وأن الحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية

ولكـن الدولـة الديمقراطيـة لا تعنـي بـالضرورة حكومـة ديمقراطيـة فالدولـة الديمقراطية تنسق مع أي نوع من الحكومات ... كما يقـول (هيرنشـو) أن كـل مـا تعنيه الديمقراطية هـو أن المجتمـع ككـل يملـك سـلطة السـيادة ويحـتفظ بالسـيطرة النهائية على الأمور العامة. فالديمقراطية باعتبارها شكلاً مـن أشـكال الدولـة هـي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها. ويجب أن نقرر أن المجتمع لا يستطيع أن يسمي نفسه ديمقراطياً تماماً إذا كان يستخدم طرقاً ديمقراطية في بعـض الميادين وطرقاً اوتوقراطية في ميادين أخرى. ووفق هذا التصور للديمقراطية يقول (ماكسي Maxey) (أن الديمقراطية في القرن العشرين ليست مجرد شكل سياسي أو نظام حكومي أو اجتماعي وإنما هي بحث عن طريق للحياة يمكن فيهـا التـأليف والتنسيق لذكاء الإنسان ونشاطه الاختياري الحر بأقل إكراه ممكـن وهـي الاعتقـاد بأن مثل هذه الحياة هي طريـق لجميـع البشر إذ هـي أكثـر مسـايرة لطبيعـة الإنسـان وطبيعة الكون).

والديمقراطية كما هو أصلها إغريقـي لاتيني مشـتقة مـن كلمتـين همـا (ديمـو) بمعنى الشعب و(كرادس) بمعنى الحكم ، وبهذا يراد بالديمقراطية حكم الشعب. ولكـن هـذه الديموقراطيـة التـي عرفتهـا بـلاد الإغريـق قبـل مـيلاد المسـيح كانـت ديموقراطية تعسفية بعيدة كل البعد عما نعرفه اليوم من الديمقراطية والتي تقوم على مبدأ الحرية والمساواة. ولكن الديمقراطية التي قصـدها ومارسـها الإغريـق كانـت طبقية وهي حصراً على طبقة المواطنين من النـبلاء والحكـام والعسـكريين ، وحيـث

أبعد عنها أوسع الطبقات وأكثر عدداً هما (العبيد والأجانب) وكانت حكراً على الرجال دون النساء ، وقد أطلق عليها بأنها (ديمقراطية عرجاء). ورغم هذا استلمها الغرب عبر تسلسل تاريخي وفق الأسس التي نعرفها اليوم حيث يقوم حيث يقوم الحكم الديمقراطي على موافقة الشعب على اختيار الحكومة عن طريق الانتخاب وتتسامح السلطة نوعاً ما مع منتقدي سياستها ويضمن القانون حقوق الأفراد السياسية والاجتماعية.

وهناك ديمقراطية مباشرة وأخرى تمثيلية ، ففي الديمقراطية المباشرة .. يجتمع الشعب بكامله في فترات متقطعة ويقوم بمقام ما تفعله السلطة التشريعية كما كان الحال في اليونان القديمة وأوربا ، ويوحد النظام نفسه الآن في بعض مقاطعات سويسرا أو في بعض المدن الصغيرة في ولاية نيو أنكلند الإمريكية. وتنجح الديمقراطية المباشرة في المدن الصغيرة حيث أن أعداد الناس قليلة ومتجانسة.

أضف إلى ذلك أن قضاياهم التي يجتمعون للبحث بها قضايا سهلة للغاية. ولا توجد الديمقراطية المباشرة على نطاق المدن الكبيرة أو الدولة ككل. أما الديمقراطية التمثيلية فينتخب ممثلين عنهم لتمثيل إرادتهم. وقد أسس هذا النظام في العصور الوسطى لدى الدول الأوروبية وطورته بريطانيا ويؤخذ بهذا النظام في كثير من دول العالم.

وللديمقراطية معان أخرى كثيرة ، ويربط البعض مفهوم الديمقراطية بمفهوم الرأسمالية ويرى أصحاب هذا الرأي عدم ضرورة تدخل الدول بمشاريع وأعمال

الأفراد الخاصة ويرى آخرون إن مفهوم الديمقراطية يمتد فيشمل توسيع لما تقدمه من خدما لأفرادها وتسمح للأفراد الحصول منافع وأرباح خاصة من جراء امتلاكهم للتجارة والزراعة والصناعة. وينتاب مفهوم الديمقراطية كثير من الغموض فيما تصف الدول الشيوعية و الاشتراكية نفسها بأنها جمهوريات ديمقراطية وهي تعني بذلك أن طبقة العمال والفلاحين وقد أذابت الطبقات الرأسمالية المستغلة وأنها تسيطر على الدول بطرق وأساليب خاصة بها. وعليه نرى أن تعريف الديمقراطية يكاد يكون مستحيلاً عندما يستعمل المفهوم لوصف نظام اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي. وإذا أقتصر المفهوم على المعنى السياسي فإنه من المعقول أن يقال أنه الطريقة التي بواسطتها يحكم الشعب نفسه ، أو حكم الأكثرية وإعطاء حقوق الأقليات. ومعنى إعطاء حقوق الأقليات أي السماح لهم بأن يكونوا جزءاً من الأكثرية على المدى الطويل.

٩. **البرجوازية** : هي صفة اجتماعية لطبقة معينة تسمى بهذا المصطلح وهي كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية Baurg بمعنى قرية كبيرة ، أو مدينة ذات أسواق تجارية ، والبرجوازية هو ساكن المدينة أو ذلك الشخص الذي يخضع للواجبات المفروضة على سكان المدن ، وفي الوقت نفسه له مالهم من حقوق ، وقد شاع استخدام هذه الكلمة للدلالة على طبقة التجار وأصحاب المحلات العامة كما انتشر تبادلها في لغة العمال للدلالة على أصحاب الورش ، والسادة من المشرفين على شؤون الصناعة والتجارة.

وتاريخياً حلت الطبقة البرجوازية محل طبقة النبلاء في أوربا حيث قام المجتمع البرجوازي على أنقاض المجتمع الإقطاعي. أما في الماركسية فإن المصطلح يطلق. على طبقة الرأسماليين ، أي مالكي وسائل الإنتاج ألأساسية (المصانع ، المعامل ، سكك الحديد ... إلخ) الذين يعيشون ويغتنون عن طريق استغلال العامل المأجور. وأن مصدر دخل البرجوازية هو القيمة الزائدة ويسهم في عملية الاستحواذ على القيمة الزائدة بالإضافة إلى مالكي المشاريع الصناعية والزراعية ، التجار أيضاً الذين يحصلون على جزء من القيمة الزائدة على شكل ريع تجاري بسبب ما تحققه البضاعة أي بيعها ، وملاك الأراضي الذين يتقاضون جزءاً من القيمة الزائدة على شكل ريع ، وأصحاب البنوك الذين يقتطعون جزءاً من القيمة الزائدة على شكل فائدة على القروض الممنوحة للرأسماليين. والبرجوازية كطبقة نشأت وتطورت عبر مئات السنين وعملت من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية ، ونتيجة لثروتها تسلمت السلطة وأصبحت الطبقة المسيطرة في المجتمع الرأسمالي. وتطور الرأسمالية تحولت البرجوازية من قوة تقدمية إلى قوة رجعية تعيق التقدم الاجتماعي بشكل مصطنع.

أما البرجوازية الوطنية : هي تلك الفئات من الطبقة البرجوازية في العالم الثالث بالذات وتسمى بالوطنية بمعنيين الأول هو إسهاماً بالإنتاج الوطني (المحلي) وخاصة قطاع الصناعة. والثاني : بمعنى تناقض مصالحها – إلى هذا الحد أو ذاك مع السيطرة الأجنبية والاستعمار باعتبارها ذات إنتاج وطني ، فإن مصلحتها تتطلب

الهيمنة على السوق المحلية بصورة تامة أو بالأحرى شبه تامة ، ونقول ذلك لأن إنتاجها في أحيان كثيرة لا يغطي كل حاجات المستهلك وليس بالوفرة الكافية. إلا أن سيطرة البضائع الأجنبية على السوق المحلية تشكل عائقاً أمام أهداف البرجوازية الوطنية في بعض مشاريع التصنيع الضرورية والمفيدة للوطن. إلا إنها بالمقابل تستورد مصانعها وأجهزتها من الدول الرأسمالية الاستعمارية. ولذا فإن بعض الوشائج تربطها بالأجنبي مما يجعلها تتذبذب في تناقضاتها مع الاستعمار. وقد أسهمت في أمثلة كثيرة في الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية وفي بعض الأحيان رفضت على ناس هذا الكفاح الوطني.

١٠. **النازية** : هي حركة ونظرية أشادت بالدولة تضطلع بالمكانة الكبرى والدور الهام في تحقيق وحماية الوحدة الوطنية. وكان شعار الحزب النازي هو صالح الكل أي مصالح الشعب لا مصلحة الفرد أو الواحد. وكان هتلر يقول : (أن الفرد ليس شيئاً إنما الشعب هو كل شيء).

ولقد أكدت النازية تأكيداً صارماً على تأدية الواجب قبل المطالبة بالحقوق وكان الحزب النازي يمثل همزة الوصل بين الشعب والدولة ، إذ قام الحزب بتنظيم الشعب ووحدته تحت زعامته ، وانفرد بالحكم حيث كان الشعب الألماني في حاجة إلى التماسك والاتحاد.

وقد تبنى هتلر : أفكاره في صياغة النظرية النازية من مصادر وشخصيات مختلفة فشعار ألمانيا فوق الجميع ، وهي فكرة كان يدعو لها (جوبينو) الذي كان يدعو

بتفوق العنصر الآري.

وقد كتب جوبينو مؤلفه مقال حول عدم تساوي الأجناس البشرية في عام ١٨٥٣ – ١٨٥٥ كما افترض هتلر فكرة السوبرمان من الفيلسوف الألماني (نيتشه) ووجد فكرة الاضطهاد العنصري في بعض الكتابات التي راجت في أثناء الحرب العالمية الأولى خاصة عند (لويجر Lueger) عمدة فينا وافترض هتلر كذلك الثناء على القوة والحرب والقوة والعنف من هيكل أحياناً.

ووجد هتلر نموذجه القديم عند بسمارك الذي كان يؤمن بأن محاربة الاشتراكيين الماركسيين تتحقق بإقامة اشتراكية الدولة التي دعا لها (لاسال الألماني) وفي الفكر الألماني عند (فخيتة) و(هيكل) وقد أشاد إشادة عظيمة بفكرة الدولة ، وتقويتها على أساس أنها هي العقل الرسمي وأن على الفرد أن ينطوي في داخل الدولة ويحقق نفسه في هذا المثل الأعلى وتضخيم الدولة على هذا النحو وقد تحطم النظام النازي في حزيران ١٩٤٥ بهزيمة ألمانيا وحكمت محاكم نوربرغ بإدانة زعماء النازية وقيادة الحزب والدولة.

١١. **النظرية القومية** : إذا كانت النظرية مبدءاً عاماً يوضع لتفسير مجموعة معينة من الوقائع. أو هي عبارة عن أطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط. وبعد هذا العرض البسيط للنظرية نحاول أن نعرف المقصود بالقومية. ابتداء يمكن القول بعدم وجود تعريف محدد للقومية ، إذ ليس هناك اتفاق بين علماء الاجتماع وأساتذة السياسة ورجال الفكر القومي. وأن عدم

الاتفاق هذا يرجع إلى أن القومية مفهوم اجتماعي وكغيرها من المفاهيم الاجتماعية قابلة للتطوير و التغيير ، ورغم هذا حاول البعض صياغة تعريف لها وتحديد عناصرها.

يعرف (جورج حنا) القومية بأنها : عقد اجتماعي في شعب له لغة مشتركة وجغرافية مشتركة وتاريخ مشترك ومصير مشترك ومصلحة اقتصادية مادية مشتركة وثقافة نفسية مشتركة ، وهذا العقد يجب أن يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة. ومنهم يذهب بالقول ، بأن القومية هي (الرابطة التي تربط أبناء الأمة الواحدة في الوطن الواحد) ، في حين يعرفها (مانشيستي) بأنها : مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي. فإذا كانت القومية تصوراً ذاتياً. فما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لشعب ما قبل أن يبلغ المرحلة القومية ؟!

و ابتدءاً يمكن القول بأن هذه الشروط تتدخل وتزاد وتقل من تجربة لأخرى ومن مفكر لآخر ولكن هناك شبه إجماع على إن (الوحدة الجغرافية ، ووحدة الأصل ، ووحدة اللغة والدين ، والمصلحة المشتركة ووحدة المثل والثقافة المشتركة) هي شروطها. إذ يراد بالوحدة الجغرافية من أن الإقليم المحدد بحدود طبيعية أو الوحدة الجغرافية والذي يوصف عادة باسم (أرض الوطن) هو رابطة قوية في تكوين القومية واستمرارها وحيثما لا يوجد وطن قومي أو أمل في الحصول على وطن قومي ، فإنه من الصعب اكتساب روح القومية وتنميتها ، فالحدود الطبيعية

تلعب على هذا النحو دوراً هاماً جداً في تطوير القومية واستمرارها.

وأن الحدود الجغرافية المتميزة طبيعياً لهي عامل مساعد عظيم في خلق القومية وذلك لأسباب متعددة. فهي المكان الأول نلاحظ أن الجغرافية والمناخ لهما تأثير معين على الشعب من الناحية الخلقية والبدنية. فهما ينزعان إلى خلق الصفات بدنية وعقلية وسيكلوجية عامة مشتركة وبهذا يساعدان التعاون والتفاهم المتبادل بين الشعب. وأن الوحدة الجغرافية هي أنسب لتحريك مشاعر الإنسان وانفعالاته الغيرية. إذ من اليسير أن يتعاطف الإنسان مع أبناء وطنه و يتصور آلامهم وآمالهم. ولم يبلغ الإنسان بعد من العواطف ومن قوة الخيال ما يجعله يتعاطف مع المواطنين في العالم بأجمعه. يضاف لهذا ذلك الحب الغريزي من جانب كل كائن بشري بالأرض التي ولد فيها. ويصف (مازيني) ذلك بالقول : بأن ولدنا هو بيتنا وفي المنزل الذي أعطاه الله لنا ، واضعاً هنالك أسر عديدة تحبنا ونحبها – أسرة نتعاطف معها ونفهمها بأسرع مما نتعاطف مع غيرها أو نفهمه وإنها من إقامتها في بقعة معينة ومن الطبية المتجانسة لعناصرها.

أما وحدة الأصل فيذهب بعض الكتاب إلى إن التجانس العنصري عامل قد ساعد في تكوين القومية وتقويتها. فإن (زمرن) يعطي التجانس العنصري أهمية في خلق عاطفة القومية ، وأن وحدة الأصل أكثر أهمية في المراحل الأولى من تكوين القومية عنه في المراحل المتأخرة ، فالولايات المتحدة مع تعدد العناصر التي دخلت تكوينها قد كانت تعتمد أول الأمر على جماعة عنصرية سائدة انحدرت من

المهاجرين الأوائل وأعطت الطابع المميز للحياة القومية في البلاد. وهناك من يتحدث عن وحدة الأفكار و المثل أو الثقافة المشتركة كعامل هام في خلق القومية فالقومية قبل كل شيء تصور ثقافي وتشتمل وحدة الثقافة على التقاليد والعادات المشتركة والتراث والأدب المشترك فوحدة الأفكار و المثل تجمع الناس بعضهم إلى بعض وتخلق فيهم (روح الجماعة) التي لا يمكن تعويضها بسهولة. ومن الآراء الأخرى التي تذهب بالقول من أن أوضح عامل من عوامل القومية هو اللغة وأن اللغة تلعب دوراً أكبر من الدور الذي تلعبه وحدة الأصل في تشكل الأمة.

فاللغة المشتركة تساعد الشعب في تكون له أفكار مشتركة وعواطف ومقاييس وأخلاقيات وعادات مشتركة كما أنها تعمل على خلق نفسية قومية مشتركة وتحفظ الروح القومية في يقضة وحيوية. وهي بذلك تصبح عاملاً سياسياً ذا تأثير كبير في الحياة القومية ، وقد لعبت وحدة الدين أهمية خاصة في نشأة الأمم أثناء المراحل الأولى في تكوينها. ولكن القوميات في العصور الحديثة قد ازدهرت دون تأكيد على التشابه في المعتقدات والعبادات الدينية ويصدق هذا القول الإمريكيين كما لا يخفى ما لأهمية المصالح الاقتصادية المشتركة إذ لها أثر كبير في المحافظة على القومية ويظهر ذلك في حالة القومية الأسترالية واليابانية ولكن الاقتصاد وحده لا يكفي لربط الشعب وتكوين قومية فكثير ما يضحي الناس بمصالحهم الاقتصادية أثناء الحرب في سبيل القومية.

أما النظرية القومية فهي المضمون الفكري للقومية في مرحلة تاريخية معينة. أو

هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تهدف في تلك المرحلة إلى تنظيم المجتمع القومي ورسم تطوره اللاحق وتحديد نمط علاقاته مع المجتمع الإنساني.

الحمد لله رب العالمين

المصادر

١. المدخل إلى علم السياسة. د. حافظ الدليمي.

٢. مارسيل ميرل : سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦.

٣. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف : النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة : وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، الكويت ١٩٨٥.

٤. جوزيف فرانكل : العلاقات الدولية ، ترجمة : غازي عبد الرحمن القصبي ، جدة ١٩٨٤.

٥. غازي عبد الرحمن القصبي : الجبيل وينبع : كيف ولماذا نبراس الإعلام ، الرياض ١٤٠١ هـ.

٦. كاظم هاشم نعمة : العلاقات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٨٧.

٧. إسماعيل صبري مقلد : الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٥.

٨. موسوعة الهلال الاشتراكية : دار الهلال ١٩٦٨.

٩. احمد سويلم العمري : معجم العلوم السياسية الميسر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥.

١٠. ب. ن. بوناماريوف : القاموس السياسي ، ترجمة : عبد الرزاق العاني ، الطبعة الثانية ، دار الوطن العربي ، بيروت ١٩٧٤.

١١. سموحي فوق العادة : معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٤.

١٢. Marcal politique que sais jeN. ٩٠٦ paris puf. ١٩٧٧.

١٣. Erik weil : Philosophie Politique ١٩٥٦، paris Vrin .

١٤. David Easton : Analyes du Systeme Politique Traduction de.

١٥. Pierre Racheron paris ١٩٧٤.

١٦. إبراهيم احمد شلبي : علم السياسة دراسة في قواعد الأصولية و ضوابطه النظرية ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٨٥.

١٧. محمد فايز عبد أسعيد : قضايا علم السياسة العام ، الطليعة ، بيروت ١٩٨٣.

١٨. حسن صعب علم السياسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩.

١٩. ملحم قربان : المنهجية والسياسة ، الطبعة الرابعة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ١٩٨٦.

٢٠. ادلف هتلر : كفاحي ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت.

٢١. تتيا روتكو : الأخلاق والسياسة ، ترجمة شوقي بلال ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥.

٢٢. محمود إسماعيل محمد : دراسات في العلوم السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة.

٢٣. ريموند كثيل : العلوم السياسية ، ترجمة فاضل زكي محمد ، مكتبة النهضة.

بغداد ، ١٩٦٣ .

٢٤. J. R. pennock. and D. G. Smith;politica Science an introduction (New York). the Nacmillan co ١٩٧٤.

٢٥. علي عبد المعطي محمد و محمد علي أبو ريان : السياسة بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٦ .

٢٦. محمد طه بدوي : أصول علوم السياسة ، مكتب المصري الحديث ، الإسكندرية ،١٩٧٠ .

٢٧. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٤ .

٢٨. نظام بركات ، عثمان الرواف ، محمد الحلوة : مبادئ علم السياسة ، دار الكرمل ، عمان. ١٩٨٤ .

٢٩. محمود إسماعيل محمد : دراسات في العلوم السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة.

المحتويات

مقدمة ٧

الفصل الأول : السياسة وعلم السياسة ٩

المبحث الأول : أصل كلمة السياسة ١١

المبحث الثاني : معنى السياسة ١٢

المبحث الثالث : مفهوم علم السياسة ١٥

المبحث الرابع : تطور علم السياسة ١٨

العلاقات الدولية ٢٠

النظم السياسية والحكومات المقارنة ٢١

الهدف من دراسة علم السياسة ٢٣

علمية علم السياسة ٣٠

الفصل الثاني : علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى ٣٥

المبحث الأول : علاقة علم السياسة بعلم الجغرافية ٣٧

المبحث الثاني : علاقة علم السياسة بعلم الأحياء ٣٩

المبحث الثالث : علاقة السياسة بالتاريخ ٤٠

المبحث الرابع : علاقة علم السياسة بالقانون ٤٢

المبحث الخامس : علاقة علم السياسة بالاقتصاد ٤٣

المبحث السادس : علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع ٤٥
المبحث السابع : علاقة علم السياسة بعلم النفس ٤٧
المبحث الثامن : علاقة علم الاجتماع بعلم الأخلاق ٤٨

الفصل الثالث : أسس البحث العلمي في علم السياسة ٥١

المبحث الأول : أسس البحث العلمي ٥٣
المبحث الثاني : خطوات البحث العلمي ٥٤
المبحث الثالث : منهاج البحث العلمي ٥٥

الفصل الرابع : الدولة ٥٩

المبحث الأول : عناصر الدولة..... ٦١
المبحث الثاني : أصل الدولة ٦٦
المبحث الثالث : تطور وظائف الدولة ٧٤
أنواع الاشتراكيات ٨٣
الاشتراكية الخيالية..... ٨٣
الاشتراكية المسيحية ٨٥
الاشتراكية الفابية..... ٨٦
الاشتراكية السنديكالية ٨٧
الاشتراكية الماركسية ٨٨

الفصل الخامس : أشكال الدولة..... ٩١

المبحث الأول : أنواع الدول من حيث السيادة..... ٩٣

المبحث الثاني : أنواع الدول من حيث الشكل الدستوري ١٠٠

الفصل السادس : مفاهيم سياسية ١٠١

المصادر..... ١٢٥

المحتويات..... ١٢٩

السلسلة التطويرية
٨

مؤسسة علمية إنمائية تعنى بشؤون البحث العلمي بحثاً ودرساً والإرتقاء بالموارد البشرية لمواكبة التطور العالمي

المعهد التطويري
www.alsader-sis.net
altedhwery@yahoo.com
+٩٦٤٧٨٠٦٨٦٦٠٠١
+9647806866001

دار المعمورة
للطباعة والنشر والتوزيع
بغداد – شارع السعدون – ساحة النصر
هاتف : ٠٧٨٠٧٢٩٩٤٢٥/ ٠٧٧٠٤٢٨٦٣٧٨/ ٨١٦٥٣٢٠
Email : AL-MAMORA@YAHOO.COM